INTOSAI

International Organization of Supreme Audit Institutions

Organisation Internationale des Institutions Superieures de Controle des Finances Publiques Internationale Organisation der Obersten Rechnungskontrollbehorden Organizacion Internacional de las Entidades Fiscalizadoras Superiores

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة

تعميم رقم 84

نسخة مترجمة إلى اللغة العربية من قبل ديوان المحاسبة بدولة الكويت

الخبرة المتبادلة تعود بالفائدة على الجميع

Contact | Contact | Kontakt | Contacto | الاتصال

INTOSAI Generalsekretariat
Rechnungshof Österreich
Dampfschiffstrasse 2
1030 Vienna – Vienne – Wien – Viena – فيينا
Austria – Autriche – Österreich – Austria – النمســـا

Tel. +43 1 71171-8905
Fax +43 1 7180969

intosai@rechnungshof.gv.at

قائمة المحتويات

أ. كلمة الافتتاح يقدمها رئيس الإنتوساي

ب. رسالة من أمين عام الإنتوساي

ج. محضر الاجتماع الـ 76 لمجلس مديري الإنتوساي

I. لمحة سريعة لأبرز النقاط

II. المشاركون

III. تقرير حول الاجتماع الـ 76 لمجلس مديري الإنتوساي

1 جلسة الافتتاح والترحيب الخاصة بالاجتماع الـ 76 لمجلس المديرين (البند 1)

2 تقرير الأمانة العامة للإنتوساي (البند 2)

3 تقرير النائب الأول لرئيس الإنتوساي (البند 3)

4 تقرير رئيس الإنتوساي (البند 4)

5 تقرير اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة (SCEI) (البند 4)

6 تقرير حول لجنة المعايير المهنية (PSC) (البند 5)

7 تقرير حول لجنة بناء القدرات المهنية (CBC) (البند 6)

8 تقرير حول لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) (البند 7)

9 تقرير حول لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية (PFAC) (البند 8)

10 تقرير حول فريق عمل الإنتوساي المعني بالتخطيط الاستراتيجي (TFSP) (البند 9)

11 تقرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (IJGA) (مجلة الإنتوساي) (البند 9)

12 تقرير مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) (البند 10)

13 تقارير المنظمات الإقليمية (البند 11)

14 ما يستجد من أعمال وختام الاجتماع (البند 12)

IV الملحق

جدول الأعمال الخاص بالاجتماع الـ 76 لمجلس مديري الإنتوساي

أ. كلمة الافتتاح يقدمها رئيس الإنتوساي

الوزير برونو دانتاس – رئيس محكمة الحسابات الفيدرالية في البرازيل

رئيس الإنتوساي

الزملاء المحترمون،

أود انتهاز هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر والامتنان لجميع المشاركين في اجتماع مجلس المديرين المنعقد في ريو دي جانيرو، والذي يسبق المؤتمر الدولي الرابع والعشرون للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنكوساي 24)، إن لقاؤكم وجهاً لوجه بعد جائحة كورونا أمر يثلج الصدر، وإنني لأتشرف بأن يكون لقاؤنا الأول في البرازيل.

تأكدنا خلال اجتماع مجلس المديرين بأن الجائحة لم تمنع الأجهزة العليا للرقابة العامة والمحاسبة ولا الجهات التابعة للإنتوساي من العمل على تحقيق نتائج هامة وموضوعية، وعلى ما يبدو فقد كان للعزلة الاجتماعية تأثيراً معاكساً؛ فقد طورنا أساليب التدقيق عن بعد، بل وقمنا بتوثيق أواصر التعاون فيما بين الأجهزة الرقابية الأعضاء في مجتمع الإنتوساي عبر شبكة الانترنت، حيث تمكنا من تقريب المسافات بين مختلف الأجهزة الإقليمية، وبهذا أصبح تأثير الإنتوساي اليوم أكبر من أي وقت مضى.

يشّكل ما ذكر نقطة انطلاق رائعة للموضوع الثاني والذي يقدمه الجهاز البرازيلي خلال المؤتمر الدولي الرابع والعشرون للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة: "صوت عالمي، ونتائج

الدولية، وتأثير واسع النطاق"، إذ تجدر الإشارة إلى أن الإنتوساي تصبح منظمة أكثر متانة عندما يتحد أعضاؤها لتشكيل جوقة من الأصوات الجماعية في مختلف السياقات من جميع أنحاء العالم، ونضم أصواتنا سويةً لنؤكد على الدور الهام الذي تجسده الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في معالجة القضايا الإقليمية والدولية.

ولتعزيز موقف المنظمة في المستقبل، فلا يسعنا سوى الاتكال على الأجهزة الأعضاء والشركاء الدوليين في المساهمة بإبراز صوت الإنتوساي العالمي في القضايا المتعلقة بتطوير التدقيق العام على المستوى الدولي وترسيخ الشفافية والاستقلالية والمساواة ما بين الجنسين ودعم التنمية المستدامة.

أبهرتني النتائج التي قدمها أعضاء مجلس المديرين خلال الاجتماع بما في ذلك نائبي ورؤساء الأهداف من 1 إلى 4، ورؤساء وأعضاء جهات الإنتوساي العاملة والتي تم تشكيلها في ضوء الأهداف والمنظمات الإقليمية ومبادرة الإنتوساي للتنمية والمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية، وتجدر الإشارة إلى أن المستندات المعروضة توضح مدى موضوعية وتأثير أعمالنا على المجتمع الدولي بأسره.

كلي إيمان بأننا قادرون على تحقيق المزيد من التآزر مما يساهم بإثراء النتائج الفردية عبر دمج مختلف إنجازاتنا سوية، ولفترة الثلاث سنوات القادمة فإننا نهدف إلى خلق استراتيجية لتوصيل النتائج الموحدة الخاصة بأعمال الأجهزة الرقابية في الموضوعات ذات الأهمية العالية على نحو

متسق، مما سيعود بالمنفعة على مدققي الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وبهذا، نصل إلى تعزيز الوعي الدولي حول أهمية الأجهزة الرقابية العليا.

أقوم بمسئولياتي كرئيسٍ للإنتوساي بالكثير من الحماس والاعتزاز، وسأقوم بتوجيه الجهود لتعزيز مكانة الإنتوساي كمنظمة عالمية معنية بمجتمع الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، إن أسمى أهدافنا تكمن في ضمان تقديم الحكومات أفضل المنتجات والخدمات لمواطنيها، وبصفتي رئيساً للإنتوساي فإن هدفي الأول هو جعل صوت المنظمة مسموعاً فيما يخص موضوعات كالشفافية والتعاون متعدد الأطراف وشرعية ومساءلة وحوكمة الجهاز الرقابي الأعلى في كل دولة.

أود أن أعبر عن خالص شكري وامتناني من جديد للأمانة العامة في ريو دي جانيرو على الجهود الملموسة في تنظيم اجتماع مجلس المديرين، كما ويطيب لي التوجه بالتحية والشكر لأمين عام الإنتوساي د. مارجيت كراكر لترؤسها اجتماع مجلس المديرين، ولجميع الأعمال البارزة التي قدمتها الأمانة والتي تصب في منفعة مجتمع الإنتوساي ككل، وختاماً فإننا نعول على أهليتكم ودعمكم المهني لتعزيز دور الجهاز البرازيلي في رئاسة الإنتوساي للأعوام 2023-2025.

مع أطيب التمنيات،

برونو دانتاس

ب. رسالة من أمين عام الإنتوساي

د. مارجيت كراكر

الأمين العام

الزملاء المحترمون،

بعد الغياب الذي استمر ثلاث سنوات بسبب القيود التي فرضتها جائحة كورونا، جاء الاجتماع الـ 76 لمجلس المديرين ليمنح الأعضاء فرصة اللقاء– وجهاً لوجه– من جديد، وباستضافة كريمة من رئيس محكمة الحسابات الفيدرالي في البرازيل، عُقِد اجتماع مجلس المديرين في ريو دي جانيرو وفي نفس الموقع الذي سيعقد فيه لاحقاً المؤتمر الدولي الرابع والعشرون للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INCOSAI XXIV) والذي مهد الطريق لعدد من المستندات الاستراتيجية الهامة والتي سيتم اعتمادها في مؤتمر الإنكوساي (24).

فرضت السنوات الثلاث الماضية –والتي كانت الجائحة من أهم ملامحها– على أعضاء مجلس المديرين المزيد من المرونة والإصرار لإتمام مساعيهم في دعم استمرار الأجهزة الرقابية العليا في تنفيذ مهامها، على أن يكونوا في الوقت ذاته عنصراً فعالاً في تعزيز نظم المساءلة الإيكولوجية في دولهم.

فقد أصبح دور وأهمية الأجهزة العليا للرقابة بارزاً وواضحاً في هذه الأوقات الصعبة حيث اضطرت البرلمانات والحكومات والمؤسسات العامة إلى اتخاذ قرارات واسعة النطاق لحماية الأرواح والاقتصاد وضمان استدامة الأموال العامة، ومع هذا فقد كان مطلوباً من الأجهزة الرقابية العليا تعديل عملياتها

وبرامج وأساليب التدقيق المتبعة فيها، وخلال هذه الفترة استفاد الكثير من الأجهزة من المبادرات التي قدمتها الجهات العاملة التابعة للإنتوساي.

يجب العلم بأن دور الجهاز لا ينحصر على تقديم الدعم فحسب خلال وقوع الأزمات، بل يمتد كذلك إلى تعزيز جودة العمل، ويمكنني أن أؤكد بكل ثقة بأن الإنتوساي قد نجحت بتحقيق ما سبق، فلقد قام أعضاء مجلس المديرين بما في ذلك رؤساء ونائبي رؤساء الأهداف من 1 إلى 4 إلى جانب رؤساء وأعضاء الجهات العاملة التابعة للإنتوساي والتي تم تشكيلها بناءً على الأهداف والمنظمات الإقليمية ومبادرة الإنتوساي للتنمية والمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية بالعمل دون كلل لتقديم الدعم القيّم للأجهزة الرقابية حول العالم، ولتعزيز أساليب التعاون الذي من شأنه تحقيق التكيف مع الوضع الجديد المرتبط بالعمل عن بعد، وقد تم عرض النتائج بوضوح عبر المستندات التي اعتمدها مجلس المديرين والتي حظيت بتأييد الإنكوساي هذه السنة.

لقد تم إعداد خطة الإنتوساي الاستراتيجية الجديدة 2023–2028 بناء على مجموعة من الاستشارات الخاصة بتحديد الاحتياجات الحالية لمجتمع الأجهزة الرقابية العليا، حيث تم التركيز على أولويات المنظمة بشكل يوجه مسار عمل الإنتوساي في المستقبل، وعبر التركيز على الأولويات المحددة في الخطة، ستقوم الإنتوساي بتقديم الدعم للأجهزة الرقابية العليا لتعزيز استقلاليتها في المجالات التالية: المساهمة بأهداف التنمية المستدامة، من خلال المحافظة على مرونتها والحرص على تعزيز الشمولية والشراكات الاستراتيجية، كما وتم التركيز كذلك على نشر الاستدامة والعمليات المبتكرة في الإنتوساي إلى جانب ضمان تكافؤ الفرص لجميع الأجهزة الرقابية العليا للمشاركة والانتفاع من أنشطة الإنتوساي المختلفة.

ومن وجهة نظر فنية ومهنية فقد قامت الإنتوساي بتعزيز ممارسات وضع المعايير، كما واستمرت بإنتاج التوجيهات والإصدارات عالية الموضوعية في مجال التدقيق على القطاع العام، وبهذا فإن رؤية التفاني والجهود الدؤوبة المقدمة من قبل جهات إصدار المعايير في الإنتوساي أمرٌ يبعث على الرضا والحماس، فقد قدمت إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات المهنية وغيرها من الإصدارات خارج إطار العمل بطريقة يسهل على الأجهزة الرقابية العليا والكثير من مستخدمي المستندات الوصول إليها، ومن خلال مثل هذه المساعي، فقد واصلت لجان أهداف الإنتوساي التعاون مع جهات وضع المعايير، وأود أن أتوجه إليهم بهذه المناسبة بخالص الشكر والامتنان لتعاونهم الرائع.

بالفعل كان اجتماع مجلس المديرين هذا العام حدثاً استثنائياً بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وكنت سعيدة للقاء أعضاء مجتمع الإنتوساي وجهاً لوجه من جديد. وبهذه المناسبة، أود أن أعرب عن خالص تقديري لمحكمة الحسابات الفيدرالية في البرازيل لاستضافتهم الكريمة لهذا الحدث، كما وأود كذلك أن أعبر عن تهانيّ القلبية للوزير برونو دانتاس رئيس محكمة الحسابات الفيدرالية في البرازيل ورئيس الإنتوساي على توليه رئاسة الإنتوساي.

كلي ثقة بأن الإنتوساي ستستمر بالنمو لتكون أداةً أكثر قوة في تطوير التدقيق على القطاع الحكومي في السنوات القادمة.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،

مارجيت كراكر

ج. محضر الاجتماع الـ 76 لمجلس مديري الإنتوساي

عُقد الاجتماع الـ 76 لمجلس مديري الإنتوساي في ريو دي جانيرو – البرازيل في 8 من نوفمبر 2022 بحضور ممثلي 20 جهاز رقابي عضو في المجلس[1]، وقد نظمت الاجتماع محكمة الحسابات الفيدرالية في البرازيل، وترأست الاجتماع د. مارجيت كراكر أمين عام منظمة الإنتوساي.

ومن ضمن الموضوعات الجوهرية التي تمت مناقشتها خلال الاجتماع الـ 76 لمجلس مديري الإنتوساي كانت الاتجاه الاستراتيجي للإنتوساي في السنوات الست القادمة؛ بما في ذلك الأولويات التنظيمية للمنظمة، وبناء القدرات ومبادرات التأهيل المهني، وتعزيز عملية وضع المعايير الخاصة بالإنتوساي، إلى جانب سهولة الوصول إليها ومدى وضوح إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية.

ا. لمحة سريعة لأبرز النقاط

- التصديق على خطة الإنتوساي الاستراتيجية للأعوام 2023–2028.
- اعتماد تقرير الأداء والمساءلة الخاص بالإنتوساي لعام 2022.
- اعتماد التعديلات على نظام الإنتوساي الأساسي وكتيّب الإرشادات الخاص بلجان الإنتوساي وذلك لتعزيز تكيّف أنشطة الإنتوساي في ظل ظروف العمل المتغيرة.
- الموافقة على إعادة جدولة رسوم العضوية إلى 9.53% للفترة ما بين 2023–2025.
- اعتماد جهازي جاميكا والاكوادور لمنصب المدقق الخارجي للفترة ما بين 2022 إلى 2024.
- اعتماد اختصاصات فريق العمل المعني بالاتصالات في الإنتوساي والذي يشارك برئاسته كلاً من الأمين العام ومحكمة الحسابات الفيدرالية البرازيلية بصفتها رئيساً للإنتوساي.

[1] شارك الجهاز الرقابي الأعلى الياباني في الاجتماع عن بعد.

- اعتماد التغيرات على اختصاصات الخاصة بلجنة المعايير المهنية (PSC) ولجنة بناء القدرات المهنية (CBC) ولجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC).
- اعتماد الخطط التشغيلية الخاصة بلجنة المعايير المهنية (PSC) ولجنة بناء القدرات (CBC) ولجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) ولجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية (KSC) للأعوام 2023–2025.
- اعتماد مقترح تعيين محكمة التدقيق الأوروبية لرئاسة لجنة المعايير المهنية (PSC) وتعيين الجهاز الرقابي البرازيلي نائباً للرئيس.
- تعيين الجهاز الرقابي الإيرلندي رئيساً للجنة الفرعية المعنية بالتدقيق على الأداء.
- الأخذ في الاعتبار التقرير النهائي الخاص بمراجعة إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية (العنصر الأول).
- اعتماد المعيار الدولي ISSAI 150 "كفاءة المدقق" والمبدئين التوجيهيين GUID 1950و GUID 1951المصاحبين للمعيار.
- اعتماد المبدأ التوجيهي GUID 5320 " إرشادات حول تدقيق الأداء المعني بالخصخصة " والمبدأ التوجيهي GUID 5280 " إرشادات التدقيق على المشتريات العامة ".
- الموافقة على بروتوكول الإنتوساي 13 حول السلع العامة والمعد من قبل جهات العمل التابعة للجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) ضمن إجراء تأكيد الجودة الخاص بوثائق ما دون إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية.
- اعتماد مقترح لجنة بناء القدرات المهنية (CBC) الخاص باستدامة وشمولية واقتصادية عمليات الإنتوساي.

- اعتماد تشكيل فريق المهام المعني بمشاركة المواطن وإشراك المجتمع المدني في لجنة بناء القدرات المهنية (CBC) والمفترض أن يقوم الجهاز الرقابي الأعلى في بيرو بترؤسها.
- اعتماد استراتيجية التنفيذ الخاصة بالأعوام 2023–2028 والمعنية بإطار عمل قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

II. المشاركون

الأجهزة المشاركة في اجتماع الإنتوساي الـ 76 من أعضاء مجلس المديرين:

- الجزائر
- الأرجنتين
- النمسا (الأمين العام)
- جزر البهاما
- البرازيل (النائب الأول للرئيس)
- الصين
- الهند
- اليابان (تمت المشاركة عن بعد)
- ناميبيا
- النرويج
- بيرو
- بولندا

- البرتغال
- الاتحاد الروسي (الرئيس)
- ساموا
- المملكة العربية السعودية (النائب الثاني للرئيس)
- جنوب إفريقيا
- تايلند
- الإمارات العربية المتحدة
- الولايات المتحدة الأمريكية

III. تقرير حول الاجتماع الـ 76 لمجلس مديري الإنتوساي

فيما يلي ملخص حول التقارير المعدة خلال الاجتماع الـ 76 لمجلس مديري الإنتوساي، حيث نشرت الأمانة العامة أبرز التقارير المكتوبة والخطية المقدمة من قبل المنظمات الإقليمية التابعة للإنتوساي على الموقع الالكتروني الرسمي الخاص بالمنظمة[2].

1. جلسة الافتتاح والترحيب الخاصة بالاجتماع الـ 76 لمجلس المديرين (البند 1)

رحبت أمين عام الإنتوساي د. مارجيت كراكر بأعضاء مجلس المديرين، وتقدمت بالشكر لمحكمة الحسابات الفيدرالية في البرازيل لاستضافتها اجتماع مجلس مديري الإنتوساي والمؤتمر الدولي الرابع والعشرون للأجهزة العليا للرقابة (INCOSAI XXIV) في ريو دي جانيرو حيث أشادت بكرم الضيافة التي قدمها الجهاز البرازيلي لأعضاء مجتمع الأنتوساي.

أبلغت د. كراكر أعضاء مجلس المديرين بأن رئيس الإنتوساي قد عهد إليها مهمة إدارة الاجتماع الـ76 مضيفةً بأن الجهاز الياباني قد قرر المشاركة عن بعد، مرسلاً للأمانة قرارات التصويت الخاصة به "خطياً" قبل بدء الاجتماع. وفيما بعد، أعطت الدكتورة كراكر المجال للوزير برونو دانتاس رئيس ديوان المحاسبة الفيدرالي في البرازيل والنائب الأول لرئيس الإنتوساي ليلقي كلمة الافتتاح.

ومن جهته رحب الوزير دانتاس ترحيباً ودياً بأعضاء مجلس المديرين، معرباً عن سعادته لاستضافة هذا الحدث تحت مظلة المؤتمر الدولي الرابع والعشرون للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، ثم بادر بالترحيب من جديد بأكثر من 700 مشارك من 177 وفد والذين يلتقون لأول مرة بعد الظروف

---

[2] https://www.intosai.org/news-centre/76gb/2022—
اسم المستخدم: 76gb
رمز المرور: 20rio22

التي فرضتها جائحة كورونا والتي أعاقت مثل هذه الاجتماعات حضورياً. وأشار دانتاس بأن البرازيل هي أول دولة تحظى باستضافة المؤتمر مرتين، معرباً عن أمله بأن يعزز المؤتمر أواصر الزمالة والنمو المهني والتعاون فيما بين الأجهزة الرقابية حول العالم.

وبخصوص نظرته المستقبلية حول أهم القرارات الواجب اتخاذها، أكد الوزير دانتاس بأن أهمها هو اعتماد الخطة الاستراتيجية الخاصة بالإنتوساي للأعوام 2023–2028 والتي بدورها تمنح المنظمة الفرصة لتعزيز صوتها الدولي. بالإضافة إلى ما سبق، وبالنظر إلى المعايير المهنية المتعددة التي قدمتها لجان الأهداف، توجه بالشكر لرؤساء الأهداف على جهودهم القيمة في تعزيز مهنية الإنتوساي، وختم كلمته بالإعراب عن أمله بأن تحدث نتائج المؤتمر أثراً دائماً على الأجهزة الرقابية العليا وعلى المنظمات الإقليمية وكذلك على مستوى الدول الأعضاء في الإنتوساي بشكل عام، وأعطى بعد ذلك المجال من جديد للأمين العام والتي بدورها طلبت من أعضاء مجلس المديرين اعتماد جدول أعمال الاجتماع الـ 76 لمجلس المديرين.

اعتمد أعضاء **مجلس المديرين** جدول أعمال الاجتماع الـ 76.

2. تقرير الأمانة العامة للإنتوساي (البند 2)

وفي تقريرها عرضت أمين عام الإنتوساي د. مارجيت كراكر أولويات وأنشطة الأمانة العامة منذ اجتماع مجلس المديرين الـ 75، مشيرةً بأن أبرز تلك الأنشطة قد ركزت على ما يلي:

- تنفيذ خطة الإنتوساي الاستراتيجية للأعوام 2017– 2022 والمساهمة بإعداد خطة الإنتوساي الاستراتيجية القادمة للأعوام 2023–2028.

- تعزيز الشروط الرئيسية الخاصة باستقلالية الأجهزة الرقابية العليا.
- دعم المساهمات الممكنة من قبل الأجهزة الرقابية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- دعم التحضيرات الخاصة بالمؤتمر الدولي الرابع والعشرون للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.
- دعم الإنتوساي والأجهزة الأعضاء في تطبيق الدروس المستفادة من جائحة كورونا.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة فقد أشارت د.كراكر بأن الإنتوساي قد نجحت بتكييف أساليب عملها مع ظروف إطار العمل الجديدة التي فرضتها الجائحة، فقد تم عقد جميع الاجتماعات المحددة إما عن بعد أو حضورياً. وفيما يتعلق بالمؤتمر الدولي الرابع والعشرون للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والذي يعد أول حدث كبير تعقده الإنتوساي حضورياً بعد جائحة كورونا فقد عبرت د. كراكر عن عميق امتنانها للوزير دانتاس وفريقه على تعاونهم في استضافة وتجهيز المؤتمر.

استكملت الأمين العام فيما بعد تقريرها من خلال التطرق لآخر التطورات المرتبطة باستقلالية الأجهزة الرقابية العليا. وفي هذا السياق، لفتت عناية أعضاء مجلس المديرين إلى تقرير التقييم الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لعام 2020 والمعد من قبل مبادرة الإنتوساي للتنمية في سبتمبر 2021، واستجابةً للظروف الصعبة الواردة في التقرير فقد أشارت د. كراكر بأن الأمانة العامة قد باشرت بإبلاغ الأمم المتحدة بشأن التطورات المعنية، وقد ركزت كذلك على مبادرات الإنتوساي المتعددة والتي تهدف إلى دعم والدفاع عن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

واستكملت د. كراكر تقريرها عبر التطرق إلى مساهمة الأجهزة الأعضاء في الإنتوساي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتناولت بهذا الخصوص مجموعة من الفعاليات والمبادرات التي إما قامت بالمشاركة بها شخصياً أو تلك التي تم تنظيمها من قبل الأمانة العامة، وتضمنت ما يلي:

- الاجتماع التنسيقي الثاني المرتبط بأهداف التنمية المستدامة والذي نظمته الأمانة العامة افتراضياً في فبراير 2022، وذلك كونها منصة خاصة بالمعلومات والتنسيق المعني بأهداف التنمية المستدامة.
- خلال اجتماع وفد الإنتوساي بأمين عام الأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش في مقر الهيئة في نيويورك في مايو 2022، وضمن إطار العمل المرتبط بالأولويات الشاملة للإنتوساي تمت مناقشة الأساليب الخاصة بتعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية العليا وكذلك مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- النشاط الجانبي للإنتوساي المرتبط بإطار عمل منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى في يوليو 2022 والذي نظمته الأمانة العامة للإنتوساي ومبادرة الإنتوساي للتنمية ومجموعة العمل المعنية بالتدقيق البيئي.

تطرقت د. كراكر فيما بعد لـ "أطلس الإنتوساي الخاص بأهداف التنمية المستدامة" والذي نشرته الإنتوساي على موقعها الرسمي منذ عام 2020، إذ دعت مجتمع الأجهزة الرقابية العليا في الاستمرار بتقديم تقاريرها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة للأمانة العامة ليتم إدراجها ضمن الأطلس.

وأما فيما يتعلق بالتطورات المرتبطة بعضوية الإنتوساي فقد أشارت الأمين العام بأن الجهاز الرقابي الأعلى في جمهورية صوماليلاند قد تقدم بطلب للانضمام كعضو منتسب، إلا أن نتائج الفحص الذي

أجرته الأمانة أثبتت عدم مطابقة الجهاز للمعايير التي تؤهله للانتساب إلى المنظمة وذلك وفقاً للمادة الثانية – الفقرة السادسة من النظام الأساسي للإنتوساي.

ومن جهة أخرى أكدت د. كراكر فيما بعد بأنه ووفقاً لرئيس الجهاز الهولندي، فقد تم فض جزر الأنتيل الهولندية التي لم يعد لها أي كيان قانوني، وبهذا يتعين شطب جهاز جزر الأنتيل الهولندية من قائمة أعضاء الإنتوساي.

واستكملت د. كراكر تقريرها عبر عرض الإجراءات المتعلقة بتعيين الأعضاء السبعة الجدد في مجلس المديرين خلال المؤتمر الدولي الرابع والعشرون للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، وعرضت المقترحات التالية أمام المجلس ليتم اعتمادها:

- استضافة الجهاز الرقابي الأعلى في مصر للمؤتمر الدولي الخامس والعشرون للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وبهذا، يكون النائب الأول لرئيس مجلس المديرين.
- اعتماد محكمة المدققين الأوروبية رئيساً للهدف الأول.
- اعتماد الجهاز الرقابي القطري ممثلاً عن منظمة الأرابوساي حتى عام 2028.
- اعتماد الجهاز الرقابي الأعلى في غيانا ممثلاً عن منظمة الكاروساي حتى عام 2028.
- اعتماد الجهاز الرقابي الأعلى في المكسيك ممثلاً عن منظمة الأولاسيف حتى عام 2028.
- اعتماد الجهاز الرقابي الأعلى في بيرو ممثلاً عن منظمة الأولاسيف حتى عام 2028.
- اعتماد الجهاز الرقابي الأعلى في ساموا ممثلاً عن منظمة الباساي حتى عام 2028.

وأما فيما يخص المستقبل فقد عرضت فيما بعد الأمين العام لمجلس المديرين خطة الإنتوساي الاستراتيجية للأعوام 2023–2028، وجاء ذلك على نحو انسيابي ودقيق استعداداً لعرضها خلال

المؤتمر الدولي الرابع والعشرون للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لاعتمادها، كما وقدمت لمحة مختصرة عن الخطة عبر تحديد الأولويات التنظيمية الجديدة والتي تعكس الاحتياجات الموضوعية كاستقلال ومرونة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة إلى جانب تعزيز مبدأيّ المساواة والشمولية. وفي هذا السياق، عبرت د. كراكر عن تقديرها لدور مكتب المساءلة الحكومي في الولايات المتحدة لرئاسته فريق مهام التخطيط الاستراتيجي ولجهوده القيمة والبارزة.

وخلال عرضها التقديمي، تناولت د. كراكر المستقبل المتوقع للمؤتمرات القادمة وذكرت بأن الجهاز الرقابي المصري سيستضيف المؤتمر الدولي الخامس والعشرون للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وفقاً لقرار مجلس المديرين في 2021. وفيما يتعلق بمؤتمر الإنكوساي السادس والعشرون فقد أكدت بأنه ووفقاً لنظام التدوير الخاص بالاستضافة فيما بين أقاليم الإنتوساي، فإنه من المزمع عقد المؤتمر في أحد الدول الواقعة في منطقة الأسوساي.

وأشارت د. كراكر بأن الأمانة العامة للإنتوساي قد سبق لها الإعلان بأن خمسة أجهزة رقابية عليا قد تقدمت بطلب لاستضافة المؤتمر، ويعود القرار في النهاية إلى مجلس مديري الأسوساي في اجتماعهم في 2023 بشأن تحديد الدولة المستضيفة. وبعد ذلك، تقدمت الأمين العام بالشكر لكلاً من الجهازين البرازيلي والمصري لاستعدادهما لاستضافة مؤتمري الإنتوساي في الأعوام 2022 و2025.

وفيما يتعلق بتمثيل الإنتوساي في مجلس مبادرة الإنتوساي للتنمية فقد أكدت د. كراكر بأن خدمتها كعضو في مجلس مبادرة الإنتوساي للتنمية تنتهي في 31 ديسمبر 2022، ومع هذا وفي ضوء التعاون المكثف ما بين كلا من الإنتوساي ومبادرة الإنتوساي للتنمية فقد قرر مجلس مبادرة الإنتوساي للتنمية تعديل التشريعات والقواعد والإجراءات الخاصة بالمبادرة لجعل أمين عام الإنتوساي عضواً دائماً في

مجلس المبادرة. وبعد ذلك، عبرت د. كراكر عن خالص امتنانها لهذا القرار مؤكدةً لأعضاء مجلس المديرين بأن الفترة الأولى لخدمة رئيس لجنة بناء القدرات المهنية والذي يمثل كذلك الإنتوساي في مجلس مبادرة الإنتوساي للتنمية تنتهي في نوفمبر 2023. وبهذا فقد اقترحت أن يتم إعادة انتخاب مدقق عام جهاز جنوب أفريقيا بصفته رئيس لجنة بناء القدرات ليستمر بمهمته في تمثيل الإنتوساي في مجلس مبادرة الإنتوساي للتنمية للأعوام 2023–2025.

واستطردت فيما بعد الأمين العام بتناول التغييرات التي تم إجراؤها على النظم الأساسية وكتيب الإرشادات الخاص بلجان الإنتوساي والذي تم اقتراحها بناءً على القرارات المعتمدة في مؤتمر الإنكوساي الـ 23 والتعديلات في عمليات الإنتوساي الناتجة عن الجائحة، كاعتماد الاجتماعات الافتراضية. وفيما يتعلق بالنظام الأساسي للإنتوساي، فإن من ضمن التغييرات المقترحة ما يلي:

- معايير المشاركة في الإنتوساي كعضو كامل (المادة الثانية – الفقرة الأولى).
- تشكيل نصاب قانوني يتألف من نصف أعضاء المجلس لحضور اجتماعات مجلس المديرين (المادة الخامسة – الفقرة الخامسة).
- اشتراط أغلبية الثلثين لقبول أعضاء جدد في الإنتوساي (المادة الخامسة – الفقرة السادسة).
- تقديم البند الشرطي الذي يؤيد تقديم مقترحات القرارات الخطية لأعضاء مجلس المديرين من خلال الأمين العام (المادة الخامسة – الفقرة السابعة).
- إمكانية تنظيم جميع اجتماعات الإنتوساي عن بعد (المادة الخامسة عشر – الفقرة الثانية).

تمحورت التغييرات التي أجريت على الكتيب الخاص بلجان الإنتوساي حول تنظيم الاجتماعات الافتراضية والتركيز على استدامة وكفاءة التنسيق. وعلى نحو ملموس، تضمن الملحق 3 مقترحاً قدمته

لجنة بناء القدرات المهنية ينادي بأخذ موضوعات الاستدامة في الاعتبار عند التخطيط للأنشطة والعمليات الخاصة بالإنتوساي، وأضافت د. كراكر بأنه سيتم إخطار الأمانة العامة بالشروط التي تمت إضافتها بشأن المواعيد المقترحة لاجتماعات لجان الأهداف على نحو مسبق.

وفي الجزء الأخير من عرضها التقديمي ركزت الأمين العام على الشؤون المتعلقة بميزانية الإنتوساي، حيث أشارت بأنه في عام 2021 بلغ إجمالي إيرادات الإنتوساي ما يقارب 414,000 يورو مقابل الإيرادات المدرجة في الميزانية والتي تبلغ حوالي 401.000 يورو، وفي 2024 بلغ إجمالي المصروفات ما يقارب 671.000 يورو مقارنةً بالمصروفات المدرجة في الميزانية والتي تعادل 448.000 يورو، ويعود سبب هذه الاختلافات إلى أن اجمالي المصروفات قد تضمنت ما يقارب 194.000 يورو بسبب توزيع فائض أموال الإنتوساي على المنحة المرتبطة باستمرارية عمليات الأجهزة العليا التابعة للإنتوساي خلال جائحة كورونا والتأثير الواحد والمنفصل الناتج عن وضع بند يطالب بمبلغ 101.400 يورو كمبالغ مستحقة الدفع من رسوم العضوية التي تجاوزت السنة.

وفيما يتعلق بالسنة المالية 2022، أكدت د. كراكر بأن 186 من أعضاء الإنتوساي قد سددوا رسوم عضويتهم في المنظمة في 30 سبتمبر، حيث بلغ إجمالي المبلغ 377.500 يورو. وأما فيما يتعلق بتاريخ 30 سبتمبر 2022، فقد بلغت إيرادات الإنتوساي حوالي 491.700 يورو مقارنة بالمبلغ المدرج في الميزانية والبالغ 525.900 يورو لإجمالي السنة المالية 2022. وقد بلغت إجمالي مصروفات الإنتوساي حوالي 286.000 يورو مقارنةً بالمصروفات المدرجة ضمن الميزانية والتي قدرت بنحو 491.000 لإجمالي السنة المالية 2022.

وفيما يتعلق بالطلب المقدم إلى الأمانة العامة خلال اجتماع مجلس المديرين الـ 75 بخصوص حساب التكاليف المتوقعة وتكثيف الجهود لإدراج لغة إضافية ضمن لغات العمل الرسمية في الإنتوساي، أكدت د. كراكر بأنه ووفقاً لحسابات الأمانة العامة، فإن التكاليف الإضافية لخدمات الترجمة التحريرية والفورية قد تصل إلى 30.000 يورو في السنة الواحدة. إلى جانب ما سبق، أشارت د.كراكر بأن زيادة عدد لغات العمل الرسمية من شأنه أن يحمّل المنظمين المزيد من الأعباء الإدارية في الاجتماعات المستقبلية للإنتوساي، ومثال على ذلك الخدمات المرتبطة بشروط توفير الترجمة الفورية، كما وسيتعين على الأمانة العامة والتي تستضيف الموقع الرسمي للإنتوساي الاستعانة بمجموعة من الموظفين بدوام جزئي وذلك للتعامل مع اللغات الإضافية في الموقع، مما ينتج عنه تكاليف إضافية تصل إلى 30.000 يورو في السنة الواحدة، وبالتالي يتوجب تغطيتها من ميزانية الإنتوساي.

استكملت الأمين العام تقريرها عبر التطرق لإعادة جدولة رسوم العضوية، مؤكدةً وجوب إصدار قرار بهذا الشأن خلال المؤتمر الدولي الرابع والعشرون للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، وأشارت بأن إعادة الجدولة ستتم وفقاً للأرقام المجمعة من الأعوام 2019–2021 ومبنية على معدلات التضخم السنوية المرجحة، ووفقاً لحسابات الأمانة العامة فسينتج عن إعادة الجدولة زيادة في رسوم العضوية تصل إلى 9.53%.

وفيما يتعلق بالميزانية ثلاثية السنوات والمزمع اعتمادها للأعوام 2023–2025 فقد أكدت د. كراكر بأنه قد تم تقدير الميزانية على نحو تام بناءً على ما يلي: الإيرادات المقررة 1.29 مليون قد غطت المصروفات البالغة 1.29 مليون والخاصة بأنشطة الإنتوساي التشغيلية، كما وأن الميزانية ثلاثية السنوات تتضمن استخداماً استثنائياً للمبالغ المتراكمة من الفائض السابق في الميزانية والذي بلغ

300.000 يورو، وأكدت الأمين العام بأنه يمكن استخدام هذا الفائض المتراكم لمشروعات خاصة يعتمدها مجلس المديرين لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للمستقبل للأعوام 2023-2028

وفي ختام تقريرها عبرت د. كراكر عن تقديرها لمدققي الإنتوساي الخارجيين وهما جهازي ليتوانيا وجاميكا وذلك لقيامهم بعمليات التدقيق على بيانات الإنتوساي المالية في الفترة ما بين 2019-2021، فقد أصدر المدققون تقريراً يؤيد سلامة جميع البيانات المالية للفترة المذكورة. ومن جهة أخرى، أشارت الأمين العام بأنه يتعين ترشيح جهازين مدققين من الإنتوساي للفترة المالية ما بين 2022-2024 وذلك في إطار المؤتمر الدولي الرابع والعشرون للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة. وأضافت د. كراكر بأن الجهاز الرقابي الأعلى في ليتوانيا قد تكفل بهذه المهمة لفترتين وبهذا، لا يمكن إعادة ترشيح الجهاز لنفس المنصب، في حين أن الجهاز الرقابي في جاميكا قد أعرب عن نيته في الاستمرار بهذا بالمنصب لفترة ثانية. وليتم ترشيح مدقق ثاني، فقد تواصلت الأمانة العامة، وفقاً للنظام المعتمد للتدوير- مع الأجهزة الرقابية العليا في إقليم الأولاسيف، وبهذا، فقد أعلن الجهاز الرقابي الأعلى في الإكوادور عن استعداده للقيام بمهام المدقق الخارجي. وختاماً، أكدت كراكر بأنه قد تم اقتراح كلاً من جهازي جاميكا والاكوادور ليتم ترشيحهما من قبل مجلس المديرين كمدققين خارجيين للفترة ما بين 2022-2024.

مجلس المديرين

- **أحاط علماً بتقرير أمين عام الإنتوساي.**
- **أحاط علماً بشطب الجهاز الرقابي الأعلى في جزر الأنتيل الهولندية من قائمة أعضاء الإنتوساي.**

- **وافق على ترشيح/إعادة ترشيح سبعة أجهزة لعضوية مجلس المديرين وفقاً للمقترح المنصوص عليه في البند الحادي عشر من تقرير الأمين العام لاعتماده من قبل المؤتمر الدولي الرابع والعشرون للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.**
- **وافق على تمثيل الإنتوساي في مجلس مبادرة الإنتوساي للتنمية وفقاً للمقترح المنصوص عليه في البند الثاني عشر من تقرير الأمين العام.**
- **وافق على التعديلات المقترحة على النظم الأساسية والكتيب الخاص بلجان الإنتوساي والمنصوص عليها في البند الرابع عشر من تقرير الأمين العام لاعتمادها في المؤتمر الدولي الرابع والعشرون للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.**
- **وافق على إعادة جدولة رسوم العضوية والتي سيتم تنفيذها خلال جميع مؤتمرات الإنكوساي وفقاً لما حدده الاجتماع الـ 66 لمجلس المديرين وبزيادة تبلغ 9.53% للأعوام 2023-2025 وذلك ليتم اعتمادها في المؤتمر الدولي الرابع والعشرون للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.**
- **وافق على ترشيح الأجهزة الرقابية العليا في كلاً من جاميكا وأكوادور لمنصب المدقق الخارجي للفترة 2022-2024 واعتماد القرار خلال المؤتمر الدولي الرابع والعشرون للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.**

3. تقرير النائب الأول لرئيس الإنتوساي (البند 3)

قدم نائب رئيس محكمة الحسابات الفيدرالية في البرازيل الوزير فيتال دو ريغو ممثلاً عن النائب الأول لرئيس الإنتوساي تقريراً حول تنظيم المؤتمر الدولي الرابع والعشرون للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة. وقد تناول التجهيزات المعدة لاستضافة المؤتمر والتي شاركت بها جميع وحدات الجهاز البرازيلي ومن ثم قدم بياناً مختصراً حول موقع عقد المؤتمر وهو "اكسبوماغ". وبعد ذلك، استعرض دو

ريغو باختصار الموضوعات التي سيتم تناولها في المؤتمر ومدى أهميتها بالنسبة لمجتمع التدقيق، وهي كالتالي:

- الموضوع 1– "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الظروف الطارئة" (رئيس الموضوع: الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة للولايات المتحدة الأمريكية) – حيث يوضح الموضوع كيف تصدى مجتمع أجهزة الإنتوساي لجائحة كورونا.
- الموضوع 2– "صوت عالمي، نتائج عالمية، وتأثير ممتد" (رئيس الموضوع: الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة للبرازيل) – حيث يستعرض الموضوع مدى جاهزية مجتمع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للعب دور في المشهد الدولي والمشاركة في الحوار العالمي.

وتطرق السيد الوزير فيتال دو ريغو للأولويات الجديدة للإنتوساي والتي تم التأكيد عليها من خلال خطة الإنتوساي الاستراتيجية 2023–2028، على الأخص تعزيز الشراكات الاستراتيجية، وأشار إلى أنه يمكن لمجتمع الأجهزة الرقابية أن ينخرط بنقاش مستفيض من خلال 23 أحداث موازية وسبعة اجتماعات ثنائية تنظمها الأجهزة الرقابية وشركاء آخرين ضمن مؤتمر الإنكوساي الرابع والعشرين. وعلى الصعيد ذاته، أبلغ الوزير مجلس المديرين أن مراسم تعيين رئيس الإنتوساي القادم والتي سوف تنظمها البرازيل سيكون الاهتمام فيها منصباً حول مواضيع الشراكات الاستراتيجية والاستدامة والتنوع والتحول التقني، بالإضافة إلى التوجه الجديد لسياسة التواصل الخاصة بالإنتوساي وتحديثها.

وفيما يخص بناء القدرات فقد أوضح الوزير أن الجهاز الرقابي في البرازيل يهدف للتشديد على التعاون مع الوسط الأكاديمي. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، اقترح نائب رئيس الإنتوساي إنشاء آلية دعم تساعد في تعزيز فرص البحث الأكاديمي في المجالات التي تعتبر ذات أهمية للأجهزة العليا للرقابة

المالية والمحاسبة. وفي ذات السياق، أعلن الوزير عن اقتراح قانون لإنشاء مبادرة ذات قيادة مشتركة بين الجهاز الرقابي البرازيلي والجهاز الرقابي السعودي تهدف إلى إعداد منظومة للمجالات ذات الأولوية في مشاريع البحوث قصيرة الأمد.

وفي ختام تقريره قدم الوزير دو ريغو اقتراحات القوانين الخاصة بنائب رئيس الإنتوساي إلى مجلس المديرين

مجلس المديرين

- **أحاط علماً** بتقرير نائب الرئيس الأول،
- **وافق على** اختصاصات فريق عمل الإنتوساي المعني بالتواصل، والذي سيكون بقيادة مشتركة بين الأمانة العامة والجهاز الرقابي البرازيلي،
- **أحاط علماً** بالمبادرة ذات القيادة المشتركة بين الجهاز الرقابي البرازيلي والجهاز الرقابي السعودي التي تهدف إلى عرض استراتيجيات لتعزيز فرص البحث الأكاديمي في المجالات ذات الأهمية للأجهزة الرقابية.

4. تقرير رئيس الإنتوساي (البند 4)

استعرض رئيس غرفة حسابات روسيا الاتحادية السيد آليكسي كودرين نتائج الانتخابات الرئاسية للإنتوساي للفترة 2019–2022، وأشار إلى أن مؤتمر الإنكوساي الثالث والعشرين ومن خلال إعلان موسكو تحديداً قد حدد الأولويات الأساسية فيما يتعلق بعمل الرئيس، وهي:

- تعزيز وتطوير منهجية استراتيجية في التدقيق.

- تطوير منهجيات للتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs).
- استغلال التقنيات المتقدمة في رفع قيمة التدقيق الحكومي ووضوحه.
- ترسيخ رؤية الإنتوساي كمجتمع شمولي وذلك من خلال الترويج لقيم وأهداف المنظمة الاستراتيجية.

ومن خلال استعادة أحداث السنوات الثلاث السابقة فقد أوضح السيد/ كودرين التحديات التي نتجت عن جائحة كورونا، والأنشطة التي نفذها كل من رئيس الإنتوساي واللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة (SCEI)، التي هدفت إلى استمرار عمليات الإنتوساي في الوقت الذي كان فيه عقد الاجتماعات الحضورية غير ممكناً.

وتابع السيد كودرين تقريره من خلال استعراض محاور التركيز الخاصة برئيس الإنتوساي للفترة 2019–2022، على الأخص ما يتعلق ببناء القدرات المهنية عن طريق استخدام الجامعة الرقمية الخاصة بمجتمع الإنتوساي (U–INTOSAI) والتي تم إطلاقها في إطار مؤتمر الإنكوساي الثالث والعشرين، وفي هذا السياق أعلن السيد كودرين أن تلك المنصة تضم أكثر من 100 دورة تدريبية متنوعة، قد حضرها مدققين وأطراف ذات علاقة من جميع أنحاء العالم، كما شدد السيد كودرين أنه ينبغي أن يكون الترويج لبيئة حوارية شمولية أحد الأولويات المستمرة للإنتوساي، وفي ذات السياق تطرق السيد كودرين لاقتراح القانون الخاص به بشأن استخدام المنصات الاقتصادية والمستدامة لتفعيل ومشاركة محتوى تعليمي ونشاطات أخرى تتعلق ببناء القدرات، وكذلك طلب السيد كودرين من مجلس المديرين تشجيع الترجمة الشفوية والتحريرية المهنية، ودعم المبادرات الطوعية لنشر توجيهات وإصدارات الإنتوساي المهنية باللغات الشائع استخدامها في المجتمعات المهنية الرقابية غير المشمولة من بين اللغات الرسمية الخمسة الخاصة بالإنتوساي.

وفي ختام تقريره، أشار السيد/ كودرين لمستندين هامين قد أعدهما مجتمع الإنتوساي في الفترة 2019-2022 وذلك تحت قيادة غرفة الحسابات، وهما

- اتفاقية التفاهم بين الإنتوساي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- المبدأ التوجيهي 5280 (GUID 5280) "إرشادات التدقيق على المشتريات العامة".

وأكد السيد/ كودرين في نهاية التقرير على التزام غرفة الحسابات بالاستمرار في دعم وتطوير المشاريع الدولية التي تم الشروع بها خلال وقت رئاسته للإنتوساي وذلك من أجل تحقيق مصلحة المجتمع الرقابي.

مجلس المديرين

- **أحاط علماً بتقرير رئيس الإنتوساي.**
- **بناءً على الاقتراحات المقدمة من لجنة الإنتوساي لبناء القدرات المهنية نحو تحويل عمل الإنتوساي ليصبح أكثر استدامة وشمولية وذي جدوى اقتصادياً، شجع لجان الأهداف الخاصة بالإنتوساي والمنظمات الإقليمية وفرق العمل على استخدام الحلول الرقمية بما يشمل الجامعة الرقمية الخاصة بمجتمع الإنتوساي، من أجل تفعيل ومشاركة المحتوى التعليمي والخبرات العملية الخاصة بهم وبكل الأجهزة الرقابية.**
- **دعم الجهود التطوعية لأعضاء الإنتوساي في نشر المعرفة فيما يتعلق بالتدقيق العام والمعايير والأدلة الإرشادية الدولية في اللغات الشائعة في المجتمعات الرقابية المهنية، إلى جانب اللغات الخمس الرسمية الخاصة بالإنتوساي.**

5. تقرير اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة (SCEI) (البند 4)

ومن خلال تقريره الثاني وبصفته رئيساً للجنة الإشرافية على القضايا الناشئة (SCEI)، حدد السيد كودرين أنشطة اللجنة التي ركزت على معالجة التحديات التقنية والمنهجية في وقت الطوارئ، وقد قامت اللجنة في خلفية جائحة كورونا بإنشاء فريق خبراء اختص بجمع الخبرات العالمية المتعلقة في محاربة الوباء، وقد سلم الفريق النتائج النهائية التي توصل لها إلى أعضاء مجلس المديرين في ديسمبر 2020 وهي "توصيات فريق الخبراء التابع للجنة الإشرافية على القضايا الناشئة (SCEI) المقدمة لمجلس المديرين"، وقد تناولت التوصيات محاور استمرار عمليات الإنتوساي، واستقلالية الأجهزة الرقابية، والتدقيق عن بعد، والعمليات التي تمت عبر الانترنت خلال فترة الجائحة.

وفيما يخص المشاريع المتعلقة بجائحة كورونا التي تم إطلاقها ضمن مجتمع الأجهزة الرقابية، فقد أعرب السيد كودرين عن شكره للجهاز الرقابي في البيرو لتعاونه مع اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة (SCEI) في إنشاء لوحة تحكم تفاعلية بعنوان "مرصد تدابير التصدي لجائحة كورونا الصادرة عن الحكومات والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة"، والذي وضح تدابير التصدي الأساسية التي صدرت عن الأجهزة الرقابية والحكومات لمواجهة الجائحة وتتضمن إصدارات تحليلية.

كما ذكر رئيس اللجنة أيضاً أهم نتائج دراسات اللجنة التحليلية المتعلقة بكوفيد-19، كما وأفاد بظهور الحاجة إلى جهاز فعال يختص بتبادل الخبرات المتعلقة بالرعاية الطبية وأنظمة الدعم الاجتماعي. وذكر أن مجلس المديرين السابع والخمسين كان قد وافق بناء على هذه النتائج على مقترح اللجنة الإشرافية لإنشاء "فريق العمل المعني بالتدقيق على الرعاية الصحية والاجتماعية"، وبذلك فقد تم عقد

اجتماع افتتاحي في ديسمبر 2021 يهدف إلى تحديد المحاور ذات الأولوية المتعلقة بعمل الفريق، وهي:

- المشتريات العامة في مجال الرعاية الصحية.
- تقييم كفاءة أنظمة الرعاية الصحية والخدمات الطبية، ويشمل كفاءة المؤسسات الطبية والإمدادات الدوائية.
- رقمنة القطاع الصحي والبيانات الطبية، بالإضافة إلى
- التدقيق على البرامج الحكومية المعنية بإنتاج وتوزيع اللقاحات.

وفي ختام العرض، أشار رئيس اللجنة الإشرافية إلى الملخصين الذين قد تم إعدادهما ضمن إطار عمل اللجنة:

- سجل حالات حول الممارسات الرقابية الاستراتيجية، المبني على استطلاع تم إجراءه ضمن مجتمع الإنتوساي وذلك في الفترة بين أغسطس ونوفمبر من 2021، ويتضمن 23 دراسة حالة في مجالات التنبؤات والطوارئ والمخاطر المتعلقة بأهداف التنمية الوطنية.
- سجل حالات حول أفضل الممارسات في رقمنة القطاع العام، والذي يقدم نظرة عامة وتقييماً للاتجاهات والممارسات والاستراتيجيات المبنية على 35 دراسة حالة محلية.

وختم السيد كودرين تقريره من خلال التأكيد على أهمية ضمان الاستمرارية على نطاق المشاريع والمبادرات المختلفة المتعلقة بالقضايا الناشئة.

مجلس المديرين

- **أحاط علماً** بالتقرير المعد حول أنشطة لجنة الإنتوساي الإشرافية على القضايا الناشئة.
- **أحاط علماً** باستمرارية عمل فريق العمل المعني بالتدقيق على الرعاية الصحية والاجتماعية.
- **أخذ بالاعتبار** سجل الحالات حول الممارسات الرقابية الاستراتيجية الذي أعدته لجنة الإنتوساي الإشرافية على القضايا الناشئة، و**أوصى** مجتمع الإنتوساي بالاستمرار في تطوير الموضوع.
- **أخذ بالاعتبار** سجل الحالات حول الممارسات المتبعة في رقمنة المؤسسات العامة الذي أعدته لجنة الإنتوساي الإشرافية على القضايا الناشئة، و**أوصى** مجتمع الإنتوساي بالاستمرار في تطوير هذا الموضوع.

6. تقرير حول لجنة المعايير المهنية (PSC) (البند 5)

وبصفته رئيس لجنة المعايير المهنية (PSC) فقد قدم الجهاز الرقابي البرازيلي التقرير المرحلي للغايات الاستراتيجية للهدف 1، بالإضافة إلى استعراض إنجازاته في السنوات الست الماضية من رئاسته. وفي هذا السياق أكد الوزير فيتال دو ريغو على أن المساهمة في إعداد معايير ذات مستوى رفيع تتعلق بالتدقيق العام الخارجي كان شرفاً عظيماً، وأعرب عن شكره على الدعم الذي قدمته الجهات المتخصصة في وضع المعايير التابعة للإنتوساي، وأشار بالتحديد إلى الشراكات الفعالة والتعاون الإيجابي مع منتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي (FIPP)، ورؤساء الأهداف واللجان

الفرعية والأمانة العامة والمنظمات الإقليمية، كما أعرب الوزير عن امتنانه الشديد للتعاون الوثيق مع محكمة المدققين الأوروبية (ECA) بصفتها نائب رئيس لجنة المعايير المهنية (PSC). وعلى خلفية تصدر الجهاز الرقابي البرازيلي لرئاسة الإنتوساي في مؤتمر الإنكوساي الرابع والعشرين، طلب الوزير من مجلس المديرين الموافقة على تحويل رئاسة لجنة المعايير المهنية (PSC) لتتقلدها محكمة المدققين الأوروبية (ECA)، ويظل الجهاز الرقابي البرازيلي ضمن فريق قيادة اللجنة بصفة نائب الرئيس.

ونظراً إلى رئاسة الجهاز الرقابي البرازيلي المرتقبة للإنتوساي، أوضح الوزير أن العديد من المبادرات المتعلقة بذلك –فيما يخص الرقمنة والاستدامة وتعزيز التواصل– ستكون مواتية إلى زيادة تطوير المعايير، وفي سياق عملية تنقيح إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية (مراجعة العنصر 1)، أشار الوزير إلى النتائج التي خلص إليها التقرير النهائي المتعلقة بتعزيز الوضوح والملاءمة والمتانة والوصولية في التوجيهات والإصدارات التابعة للإنتوساي، وذلك تحديداً من خلال

- ضمان وضوح المفاهيم واتساق تطبيقاتها عبر
  - استخدام ذات المصطلحات في ذات المفاهيم وإلقاء الضوء على الاختلافات إن وجدت.
  - إزالة أي تكرار أو تداخل غير ضروري في المواضيع – وبذلك تقليص حجم الإطار بدون خسارة في المحتوى، بالإضافة إلى
- استغلال التقدم التقني في تطوير المرونة في الاستعمال والقابلية للبحث، وسهولة الوصول والتطبيق للمستخدمين.

كما قدم الوزير الشكر للجهات العاملة التابعة للإنتوساي التي شاركت في مشروع البحث الذي امتد لسنتين، وتضمن بحثاً مكتبياً ونقاشات عن بعد واستطلاعًا بالإضافة إلى العديد من ورشات العمل الإلكترونية، كما أعرب عن امتنانه الخاص لمحكمة المدققين الأوروبية (ECA) لقيادتها لهذه المبادرة.

وفيما يخص المشاريع المتعلقة بخطط التنمية الاستراتيجية (SDPs) للفترات 2017–2019 و2020–2022، أعلن الوزير دو ريغو أن جميع المشاريع المدرجة فيها قد تم تقريباً الانتهاء من تنفيذها. وقد تمت الموافقة على 11 توجيه وإصدار متصل بخطة التنمية الاستراتيجية 2017–2019، وتسليم 4 متعلقة بخطة التنمية الاستراتيجية 2020–2022 لمجلس المديرين للموافقة عليها. وفي هذا السياق، شكر الوزير اللجنة الفرعية لتفانيها في العمل وتعاونها الفعال، خصوصاً خلال الاجتماعات مع لجنة المعايير المهنية (PSC) التي كانت تعقد بصورة شهرية. كما عبر عن امتنانه لمنطقة الآرابوساي التي قدم أعضاؤها إسهامات ثمينة خلال تعريب التوجيهات والإصدارات، وبفضل الدعم المبذول منهم، يمكن مراجعة جميع المستندات العربية وإعادة تسميتها ونشرها من خلال www.issai.org.

وبالنظر إلى عملية وضع المعايير الخاصة بالإنتوساي خلال السنوات الماضية، أقر الوزير دو ريغو أنه قد تم إحراز تقدم ملحوظ فيما يخص التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي، وبالمثل فإن لجنة المعايير المهنية (PSC) قد أظهرت أيضاً مواطن تطور، وتتعلق تلك التطورات بمواضيع مثل حوكمة منتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي (FIPP)، وتمكين الأمانة العامة للجنة المعايير المهنية (PSC)، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل لوحدة الدعم الفني من أجل تطوير صياغة المعايير. كما وأشار الوزير إلى ضرورة تشجيع الأجهزة الرقابية للمشاركة في عملية وضع التعليقات على مسودات العرض الخاصة بالتوجيهات والإصدارات، وأهاب بأعضاء الإنتوساي انتهاز هذه الفرصة للمساهمة بصورة فعالة في عملية وضع المعايير الخاصة بالمنظمة، وتحديداً فيما يخص عملية التنقيح القائمة للمعيار 140 من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 140). وبهدف التعريف بمرحلة العرض الخاصة بالتوجيهات والإصدارات المحددة في الإجراءات القانونية

الواجبة، قدم الوزير عرضاً مرئياً تعليمياً، كما وأعرب عن شكره لعضو الأمانة العامة للجنة المعايير المهنية (PSC) السيدة باولا هيبلينج دوترا على إنتاجها للعرض.

وفيما يخص التطورات المتعلقة بمنتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي (FIPP)، أعلم الوزير دو ريغو أعضاء مجلس المديرين بوجود شاغر سيكون متاحاً في 1 من يناير 2023، وقد اختار رؤساء الأهداف 1–3 بالإجماع السيدة مونيكا راجامانوهار من الجهاز الرقابي لدولة الهند كالمرشح لشغل الشاغر الذي سوف يتم تقديمه لموافقة مجلس المديرين. وبهذا تصبح السيدة راجامانوهار الممثل الثالث عن منطقة الأسوساي في المنتدى.

وتابع الوزير دو ريغو تقريره باطلاع مجلس المديرين على مستندين هامين قد تم تقديمهما للموافقة، أحدهما هو المستند الخاص باختصاصات لجنة المعايير المهنية (PSC) الذي تم تحديثه ليتوافق مع خطة الإنتوساي الاستراتيجية 2017–2022، والآخر هو دليل لجان الإنتوساي بالإضافة إلى القرارات التي أقرها مجلس المديرين في السنوات السابقة، وقد وافقت اللجنة التوجيهية للجنة المعايير المهنية (PSC) على الاختصاصات وذلك وفقاً للقرار المتعلق بتفصيل ترتيبات الحوكمة الخاصة بمنتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي (FIPP)، ومن ناحية أخرى فقد تم تقديم الهدف 1 من الخطة التشغيلية 2023–2025 لموافقة مجلس المديرين، وهو يوضح الاستراتيجيات والمبادرات المتعلقة بالغايات الاستراتيجية للهدف 1 كما هو محدد في الخطة الاستراتيجية للإنتوساي 2023–2028، وأكد الوزير أنه قد تم إتاحة الفرصة لجميع أعضاء اللجنة التوجيهية للجنة المعايير المهنية (PSC) للتعليق على الخطة المذكورة.

وفي ختام تقريره أحاط الوزير مجلس المديرين علماً بالانتقال المزمع لرئاسة اللجنة الفرعية المعنية برقابة الأداء من الجهاز الرقابي النرويجي إلى الجهاز الرقابي الإيرلندي، كما وقدم امتنانه للجهاز الرقابي النرويجي على فترة رئاسته المميزة وأعرب عن تأمله لاستمرار تعاون الجهاز مع اللجنة، وأنهى حديثه بشكر الجهاز الرقابي الإيرلندي على تقلد مسؤوليات رئاسة اللجنة الهامة.

قدم المدقق العام للنرويج السيد كارل إيريك شجوت–بيديرسون الشكر للوزير فيتال دو ريغو على عرضه واعتمد التقرير. وبصفته رئيساً لمبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI)، شدد السيد شجوت–بيديرسون على أهمية بناء القدرات ومبدأ الاستمرارية من أجل دعم الأجهزة الرقابية في تطبيق المعايير. وفي ذات السياق دعا كذلك لتبني منهجية حذرة في إجراء تغييرات في المعايير، وأشار إلى ضرورة الحفاظ على الشمولية من خلال ضمان امتلاك كل من الأجهزة الرقابية القدرات اللازمة للاستفادة من المعايير أو الالتزام بها.

كما وتناول السيد شجوت–بيديرسون موضوع صعوبة التفسير، والذي يؤدي إلى الصعوبة في تطبيق المعايير بالإضافة إلى عدم الوضوح فيما يخص أدوار ومسؤوليات الجهات المتعددة المختصة بوضع المعايير في الإنتوساي، لذلك اقترح تكليف جهة خارجية لتقييم هيئات وضع المعايير الخاصة بالإنتوساي في أقرب وقت ممكن، كما وأشار السيد شجوت–بيديرسون إلى ضرورة تعزيز المهنية في وضع المعايير، وسلط الضوء على إمكانية التحسين فيما يخص هيكلية وحدة الدعم الفني (TSF) واستخداماتها، وختم حديثه بالتأكيد على أن الجهاز الرقابي النرويجي على أهبة الاستعداد للخوض في نقاشات حول آلية تدعيم وحدة الدعم الفني (TSF) من أجل تطويرها لتكون ملاءمة لغرضها وتفعيل وظائفها على أمثل وجه.

وشكر الوزير المدقق العام النرويجي على تعقيباته وأكد على أهمية جميع المسائل والنقاط التي تطرق لها بالنسبة لعمل لجنة المعايير المهنية (PSC). كما اتفق على أهمية الشمولية وخاصة فيما يتعلق بعملية الرقمنة المزمعة، وأعرب عن استعداده للمشاركة في حوار يعود بالنفع على جميع الأجهزة الرقابية.

شكر السيد/ كراكر ممثلي كلًا من البرازيل والنرويج للمناقشة التي دارت، وأكد على أهمية استمرار الحوار من أجل تطوير المعايير.

مجلس المديرين

- **أحاط علماً بالتقرير المرحلي للجنة المعايير المهنية 2020-2022، الذي ضم اسهامات اللجنة في الغايات الاستراتيجية للهدف 1 والأولويات الشاملة، وتنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية 2017-2019، وتنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية 2020-2022.**
- **أحاط علماً بالتقرير النهائي لمراجعة إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية (IFPP)** (العنصر **1**).
- **أحاط علماً بتقرير منتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي (FIPP).**
- **وافق على التعديلات في اختصاصات لجنة المعايير المهنية (PSC).**
- **وافق على الخطة التشغيلية للجنة المعايير المهنية (PSC) للفترة 2023-2025.**
- **وافق على تعيين السيدة مونيكا راجامانهور من الجهاز الرقابي الهندي عضواً في منتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي (FIPP)، بناءً على ترشيحها المشترك من رؤساء**

كل من لجنة المعايير المهنية (PSC) ولجنة بناء القدرات المهنية (CBC) ولجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC).

- **عين الجهاز الرقابي الإيرلندي رئيساً للجنة الفرعية المعنية برقابة الأداء (PAS) ووافق على استقالة الجهاز الرقابي النرويجي من المنصب.**
- **وافق على طلب تعيين محكمة المدققين الأوروبية (ECA) رئيساً للجنة المعايير المهنية (PSC)، وتعيين محكمة الحسابات البرازيلية (TCU) نائباً للرئيس، ويرفع التعيين إلى المؤتمر.**

7. تقرير حول لجنة بناء القدرات المهنية (CBC) (البند 6)

صرحت السيدة تساكاني مالوليكي – المدقق العام لجمهورية جنوب أفريقيا ورئيس لجنة بناء القدرات المهنية (CBC) بالتقدم الذي أحرزته لجنة بناء القدرات المهنية (CBC) ومسارات العمل التابعة لها فيما يخص خطة عمل اللجنة والخطة الاستراتيجية للإنتوساي، كما وأطلعت مجلس المديرين بشأن التقدم الذي أنجزته مسارات عمل اللجنة فردياً، وأوضحت أن كافة مسارات العمل قد تمكنت من تدارك أي تأخير كان قد نتج عن جائحة كورونا. وفي هذا السياق قدمت رئيس لجنة بناء القدرات المهنية (CBC) معلومات مفصلة حول مسارات وفرق العمل التابعة للجنة، وسلطت الضوء على:

- فريق العمل المعني بمهنية الإنتوساي وتعزيز كفاءات المدققين (TFIAP) الذي كان بصدد تسليم نسخ المصادقة من المعيار رقم 150 من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 150) ("كفاءة المدقق")، بالإضافة إلى المبدأ التوجيهي 1950 (GUID

1950) ("مبدأ توجيهي عن تطوير أطر الكفاءة للمدققين") والمبدأ التوجيهي 1951 (GUID 1951) ("إرشادات حول تطوير مسارات التطوير المهني للمدققين") لمجلس المديرين للموافقة عليها.

- مسار العمل "دليل لجنة بناء القدرات المهنية (CBC) والأوراق العرضية"، الذي أعاد صياغة دليل لجنة بناء القدرات المهنية المعني بإدارة الموارد البشرية بهدف دعم الأجهزة الرقابية للامتثال لمتطلبات المنظمة والمحددة في المعيار 150 الجديد. ويقدم المعيار من بين أمور أخرى، المتطلبات اللازمة من الأجهزة الرقابية لإنشاء إجراءات وممارسات خاصة لإدارة الموارد البشرية.
- مسار العمل "إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAI PMF)"، الذي قام تحت القيادة التشغيلية لمبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) بتطوير استراتيجية تنفيذية جديدة للست سنوات اللاحقة وقام بتحديث إطار التقييم الخاص به لضمان توافقه مع توجيهات وإصدارات الإنتوساي. وكذلك، سوف تُطلق نسخة رقمية جديدة من إطار قياس الأداء– يطلق عليها "eSAI PMF" وذلك في إطار عمل مؤتمر الإنكوساي الرابع والعشرين.

كما لفتت السيدة مالوليكي انتباه مجلس المديرين للخطة التشغيلية 2023–2025 الخاصة بالهدف 2، والتي تم إعدادها باستشارة المساهمين الأساسيين في بناء القدرات في الإنتوساي. وأبرز ما جاء في الخطة من بين أمور أخرى، هي مؤشرات النتائج العشرة التي سوف توجه عمل لجنة بناء القدرات المهنية (CBC) في السنوات القادمة.

وفيما يخص التعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين والمجتمع المدني– وهو مجال كان أعضاء الإنتوساي من الأجهزة الرقابية قد أعربوا عن رغبتهم للحصول على إرشادات فيه – فقد صرحت رئيس

اللجنة بقيام اللجنة بإصدار إطار عمل مرجعي للأجهزة العليا للرقابة حول التفاعل مع المجتمع المدني في يونيو من 2021، الذي يوضح مسوغات ومنافع الصور المتنوعة من تفاعل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مع المواطنين والمجتمع المدني. وعلى خلفية التبعات والفرص المتشعبة التي قد تقترن بهذا التفاعل، فإن اللجنة تعتزم إنشاء "فريق العمل المعني بالتفاعل مع المواطنين والمجتمع المدني (TFCP)" والذي سيترأسه الجهاز الرقابي للبيرو نظراً لما لديه من خبرات وفيرة في هذا المجال حيث يشغل حالياً منصب الرئيس لمفوضية مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بأمريكا اللاتينية والكاريبي (الأولاسفس) المعنية بالمشاركة المجتمعية. وبينت السيدة مالوليكي أن الغاية الأساسية من فريق العمل هي ترسيخ العلاقات النفعية المتبادلة بين الأجهزة الرقابية والمواطنين من أجل زيادة التأثيرات ذي القيمة المضافة الناتجة عن التدقيق الحكومي.

وفي ختام التقرير وجهت رئيس اللجنة أنظار مجلس المديرين إلى مقترح القرار الذي قدمته اللجنة حول عمليات الإنتوساي المستدامة والشمولية والاقتصادية، والذي يدعمه أعضاء لجنة بناء القدرات المهنية (CBC) بالإضافة إلى أعضاء لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية (PFAC). فمن خلال النظر للاهتمام المتزايد الذي توليه الإنتوساي لموضوع الاستدامة كما يتضح في الخطة الاستراتيجية 2023-2028 بما يشمل الالتزام بتعزيز الممارسات الفعالة والخلاقة ذات الصلة في داخل الإنتوساي، قدمت لجنة بناء القدرات المهنية (CBC) مقترح القرار المذكور لمجلس المديرين بهدف دعم مجتمع الإنتوساي في تطبيق البنود الاستراتيجية، كما دعت رئيس اللجنة جميع الجهات الفعالة والمنظمات الإقليمية للتوجه نحو ضمان حصول جميع الأجهزة الرقابية على فرص متساوية للمشاركة والاسهام في عمليات الإنتوساي والانتفاع منها، والنظر نحو قضايا الاستدامة بما يشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية

والبيئية عند إعداد الأنشطة المتعلقة بالإنتوساي، وذلك من أجل الحد من الانبعاثات الكربونية وترسيخ الشعور بالمسؤولية المالية تجاه موارد الإنتوساي.

مجلس المديرين

- **وافق على ما يلي من توجيهات وإصدارات، على أن يتم اعتمادها في مؤتمر الإنكوساي:**
  - **المعيار 150 من معايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 150): كفاءة المدقق**
  - **المبدأ التوجيهي 1950 (GUID 1950): إرشادات حول تطوير أطر الكفاءة للمدققين**
  - **المبدأ التوجيهي 1951 (GUID 1951): إرشادات حول تطوير مسارات التطوير المهني للمدققين**
  - **المعيار 100 من معايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI 100) (تم التعديل عليه بالإضافة إلى المادة 36 حتى تتوافق مع المعيار 150 (ISSAI 150))**
- **وافق على الهدف 2 من الخطة التشغيلية للفترة 2025-2032، والاختصاصات المنقحة للجنة بناء القدرات المهنية (CBC).**
- **وافق على مقترح القانون المقدم من لجنة بناء القدرات المهنية (CBC) حول عمليات الإنتوساي المستدامة والشمولية والاقتصادية.**
- **وافق على التعديلات التالية في مسارات عمل لجنة بناء القدرات المهنية (CBC):**
  - **إنشاء فريق عمل جديد معني بإشراك المواطنين والتفاعل مع المجتمع المدني (الجهاز الرقابي للبيرو رئيساً).**

- **انضمام الجهاز الرقابي للمملكة المتحدة للجهاز الرقابي الهولندي في رئاسة مسار العمل المعني بالتعاون ما بين الأقران (P2P).**
- **استقالة الجهاز الرقابي الكيني من رئاسة مسار العمل المعني بالأدلة والأوراق العرضية وإلغاء المسار، مع تحويل مهامه للأمانة العامة الخاصة باللجنة.**
- **إعادة تعيين فريق العمل المعني بمهنية الإنتوساي وتعزيز كفاءات المدققين (TFIAP)ليتولى إدارة دعم التطبيق العالمي لمهنية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكفاءة المدقق.**

- **أحاط علماً بالمستندات التالية:**
  - **إدارة الموارد البشرية – دليل إرشادي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.**
  - **استراتيجية تنفيذ إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للفترة 2023 – 2028.**
  - **إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (محدث).**

8. تقرير حول لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) (البند 7)

قدم السيد جيريش تاندرا ميرمو – المراجع والمدقق العام لجمهورية الهند – التقرير المرحلي للجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) ومجموعات العمل الاثني عشر التابعة لها والمدرج تحت الاستراتيجيات الثمانية الأساسية للجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) والأولويات الخمسة الشاملة للإنتوساي، وأطلع السيد ميرمو مجلس المديرين أن الجهود الرامية لتنفيذ المشاريع المدرجة تحت خطة التنمية الاستراتيجية 2017–2019 نتجت عن تنقيح أو تطوير تسعة من التوجيهات

والإصدارات، ثلاثة منها قد تم اعتمادها في مؤتمر الإنكوساي الثالث والعشرين، وتمت الموافقة على اثنين منها في اجتماعات متتالية لمجلس المديرين، واثنان منها قد تم تسليمهما لمجلس المديرين للموافقة، وهما:

- المبدأ التوجيهي 5320 (GUID 5320) – إرشادات حول تدقيق الأداء المعني بالخصخصة
- المبدأ التوجيهي 5280 (GUID 5280) – إرشادات التدقيق على المشتريات العامة

كما أفاد السيد ميرمو أنه جاري تنقيح المبدأ التوجيهي ("تدقيق أمن أنظمة المعلومات")، وكذلك انتهز الفرصة لتقديم الشكر لمنتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي (FIPP) ووحدة الدعم الفني، بالإضافة إلى اللجنة الفرعية لتدقيق الأداء واللجنة الفرعية لتدقيق الامتثال لدعمهم القيم.

وفيما يخص المشاريع المدرجة تحت خطة التنمية الاستراتيجية 2020–2022، ذكر السيد ميرمو لأعضاء مجلس المديرين أن منتدى الإنتوساي للأجهزة العليا للرقابة ذات السلطات القضائية في طور إعداد مسودة العرض الخاصة بإرشادات تنفيذ مبدأ الإنتوساي 50 (INTOSAI–P 50) ("مبادئ الأنشطة القضائية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة").

وبالنسبة لخطة التنمية الاستراتيجية 2023–2025 القادمة، فقد أفاد رئيس لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) أن اللجنة قد قدمت اقتراحات بالمشاريع التالية ليتم إدراجها بعد مداولتها مع مجموعات العمل التابعة للجنة:

- تنقيح مبدأ الإنتوساي 12 (INTOSAI–P 12): من خلال مجموعة العمل المعنية بقيمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وفوائدها، حيث تم تعليق هذا المشروع بناءً على

المناقشات المتعلقة بتعزيز الوضوح والاتساق في إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية (IFPP).

- المبدأ التوجيهي بشأن استملاك أنظمة تكنولوجيا المعلومات وتطويرها وتطبيقها (تحت نطاق مسؤوليات مجموعة العمل المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات)
- تحديث وضم المبادئ التوجيهية القائمة بشأن التدقيق البيئي (تحت نطاق مسؤوليات مجموعة العمل المعنية بالتدقيق البيئي)
- تنقيح المبدأ التوجيهي 5202 (GUID 5202): التنمية المستدامة – دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (تحت نطاق مسؤوليات مجموعة العمل المعنية بالتدقيق البيئي ومجموعة العمل المعنية بأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة)

وفيما يخص الإصدارات التي يتم إعدادها خارج سياق إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية (IFPP)، والتي تدار وفق "تأكيد الجودة للإصدارات المعدة خارج الإجراءات القانونية الواجبة"، أفاد السيد ميرمو أن مجموعات العمل التابعة للجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) بصدد إعداد 29 إصدار إرشادي/بحثي بالإضافة إلى حزمة أدوات للمدققين، ويتوقع الانتهاء من إعدادها في 2023/2022. وكذلك أعلن السيد ميرمو أن الكتيب المحدث المعني بتدقيق تقنية المعلومات الذي قد أعده كل من مجموعة العمل المعنية بتدقيق تقنية المعلومات ومبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) ، وقاد عملية تنقيحه الجهاز الرقابي للولايات المتحدة الأمريكية، سوف يسلم لمجلس المديرين للموافقة عليه. كما أفاد السيد ميرمو أنه بالإضافة إلى الإصدارات الإرشادية/البحثية سابقة الذكر، هناك 18 إصدار جديد تزمع مجموعات العمل التابعة للجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) تقديمها ضمن خطط العمل الخاصة بها للفترة 2023–2025. وتتصل مثل هذه المبادرات من جملة أمور

أخرى بمواضيع الدين العام وما يتعلق به من آليات الرقابة الداخلية بالإضافة إلى تعريفه والافصاح عنه، وأيضاً مجالات متقدمة في العلوم والتقنيات، والتغير المناخي والاقتصاد الأخضر أو تطبيق البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق.

وتابع السيد ميرمو تقريره بتسليط الضوء على المكون 1 من المراجعة التي أعدتها الأمانة العامة للجنة المعايير المهنية (PSC)، وقدم شكره للجنة لعملها المتقن والمتفاني، كما وأوضح أن لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) قد شاركت في ورشة العمل النقاشية في مايو 2022 حول نتائج المراجعة، وقد قدمت أيضاً تعقيبات مفصلة حول التقرير النهائي. كذلك استعرض السيد ميرمو نشاطات لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) ضمن عملية وضع المعايير الخاصة بالإنتوساي، وتحديداً مساهمة اللجنة في إعداد خطة التنمية الاستراتيجية القادمة وتعاونها مع منتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي (FIPP).

وتابع رئيس اللجنة تقريره بالتركيز على مبادرات اللجنة المعنية بالتواصل، وأوضح أن مجموعات العمل التابعة للجنة قد نجحت في مساعيها للتعاون فيما بينها ومع المنظمات الإقليمية ومبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) خصوصاً من خلال مبادرات التعاون الرقابية، بل ونجحت أيضاً في إنشاء علاقات مع منظمات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولجنة بازل للرقابة المصرفية وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UN DESA) أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). وبهدف الوصول إلى أكبر عدد من المجموعات المستهدفة، عمدت الهيئات العاملة التابعة للجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) إلى استغلال الوسائل الرقمية وقنوات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك واليوتيوب، أو الرسائل الاخبارية الرقمية والمرئيات التعليمية.

وفي هذا السياق، أشار السيد ميرمو إلى مبادرة تجديد بوابة لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة التابعة لمبادرة الإنتوساي الإلكترونية المجتمعية (KSC–IDI Community Portal) التي تهدف إلى توفير مركز معلومات يخدم مجتمع الإنتوساي، وعملت الأمانة العامة للجنة على تقديم مظهر أكثر حداثة للموقع الإلكتروني وتيسير التصفح فيه، وقد تم فيما سبق إضافة قسم "الممارسات الجيدة" و"مكتبة" جديدة على البوابة الإلكترونية. كذلك، قد تم تحسين قسم مجتمعات الممارسة الذي يتيح لمجتمع الإنتوساي الفرصة للتفاعل بصورة منتظمة، وقد سبق واستفاد عدد من مجموعات العمل التابعة للجنة والمنظمات الإقليمية من هذه الخاصية.

ولفت السيد ميرمو انتباه مجلس المديرين إلى المستند الخاص بجائحة كورونا "مصنف تدابير التصدي التنظيمية داخل الإنتوساي" والذي أعدته الأمانة العامة للجنة، والذي يصنف المعلومات المقدمة من لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية (PFAC) واللجنة الإشرافية على القضايا المستجدة (SCEI) ومبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) والأجهزة الرقابية المختصة بقضايا مثل استمرارية العمل والعمل عن بعد وبناء القدرات خلال الجائحة.

وختم رئيس اللجنة تقريره بتسليم اقتراحات القرارات المقدمة من لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) إلى مجلس المديرين، وفي هذا الصدد وجه رئيس اللجنة أعضاء مجلس المديرين إلى النسخة المنقحة من اختصاصات لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) والهدف 3 من الخطة التشغيلية 2023–2025 اللذان يوضحان الاستراتيجيات والأنشطة الأساسية لإنجاز الغايات الاستراتيجية التابعة للهدف 3 المحددة في خطة الإنتوساي الاستراتيجية 2023–2028.

مجلس المديرين

- **أحاط علماً بتقرير لجنة الإنتوساي المعنية بتبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) الذي يوضح أنشطة مجموعات العمل التابعة للجنة المتعلقة بتطوير ونشر المعرفة.**
- **وافق على المستندات التالية وتم رفعها إلى مؤتمر الإنكوساي الرابع والعشرين ليتم اعتمادها:**

أ. **مبدأ توجيهي 5320 (GUID 5320) بشأن "إرشادات حول تدقيق الأداء المعني بالخصخصة" (باللغات الفرنسية والألمانية والإسبانية والعربية).**

ب. **مبدأ توجيهي 5280 (GUID 5280) بشأن "إرشادات التدقيق على المشتريات العامة" (باللغة الإنجليزية).**

ت. **"الدليل الإرشادي لاستعادة الأصول المسروقة" الذي أعدته مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال (WGFACML) وفقاً لإجراءات تأكيد الجودة (QA) للإصدارات المعدة خارج إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية non– IFPP.**

ث. **"الدليل الإرشادي لتدقيق مكافحة الفساد في المشتريات العامة" الذي أعدته مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال (WGFACML) وفقاً لإجراءات تأكيد الجودة (QA) للإصدارات المعدة خارج إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية non–IFPP.**

ج. **"إرشادات بشأن تنفيذ أنشطة التدقيق باستخدام البيانات التحليلية" الذي أعدته مجموعة العمل المعنية بالبيانات الضخمة (WGBD) وفقاً لإجراءات تأكيد الجودة (QA)**

للإصدارات المعدة خارج إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية non-IFPP.

ح. "دراسة حول تقنية التدقيق الإبداعي" الذي أعدته مجموعة العمل المعنية بالبيانات الضخمة (WGBD) وفقاً لإجراءات تأكيد الجودة (QA) للإصدارات المعدة خارج إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية non-IFPP.

خ. وثيقة بعنوان "تدقيق النفايات البلاستيكية: دراسة وأساسات مرجعية رقابية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" الذي أعدته مجموعة العمل المعنية بالتدقيق البيئي (WGEA) وفقاً لإجراءات تأكيد الجودة (QA) للإصدارات المعدة خارج إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية non-IFPP.

د. وثيقة حول " تدقيق تمويل المناخ: معايير البحث والتدقيق الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة"، والذي تم إعداده من قبل لجنة الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي WGEA الواردة من ضمن إرشادات مستويات تأكيد الجودة (QA) بموجب مستندات خارج إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية non-IFPP.

ذ. وثيقة حول " تدقيق استدامة النقل: دليل ارشادي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة"، والذي تم إعداده من قبل لجنة الأنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي WGEAالواردة من ضمن إرشادات مستويات تأكيد الجودة (QA) بموجب مستندات خارج إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية non-IFPP.

ر. وثيقة حول " تدقيق أهداف التنمية المستدامة": المبادئ والأدوات الأساسية المعنية باتساق السياسات وإشراك الأطراف ذات العلاقة الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة المالية

والمحاسبة"، والذي تم إعداده من قبل لجنة الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي WGEAالواردة من ضمن إرشادات مستويات تأكيد الجودة (QA) بموجب مستندات خارج إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية non-IFPP.

ز. "الأمن السيبراني والدليل الارشادي لحماية البيانات" والذي تم اعداده من قبل مجموعة العمل المعنية بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات (WGITA) من ضمن إرشادات مستويات تأكيد الجودة (QA) بموجب مستندات خارج إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية non-IFPP.

س. "ارشادات حول التدقيق على مهام أدارة تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك حوكمة تكنولوجيا المعلومات وإدارة العقود والاستدامة" والذي تم اعداده من قبل مجموعة العمل المعنية بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات (WGITA) من ضمن إرشادات مستويات تأكيد الجودة (QA) بموجب مستندات خارج إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية non-IFPP.

ش. "المنهج العالمي للتدقيق على تكنولوجيا المعلومات" والذي تم اعداده من قبل مجموعة العمل المعنية بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات (WGITA) من ضمن إرشادات مستويات تأكيد الجودة (QA) بموجب مستندات خارج إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية non-IFPP.

ص. "مجموعة أدوات مدققي الصناعات الاستخراجية" والذي تم اعداده من قبل مجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الصناعات الاستخراجية من ضمن إرشادات مستويات

تأكيد الجودة (QA) بموجب مستندات خارج إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية non-IFPP.

ض. **"أطر عمل معايير التدقيق الحكومية للشركات النفطية بموجب عقود الخدمات" والذي تم اعداده من قبل لجنة الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي WGEA الواردة من ضمن إرشادات مستويات تأكيد الجودة (QA) بموجب مستندات خارج إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية non-IFPP.**

ط. **الخطة التشغيلية 2023-25 للجنة تقاسم وخدمات المعرفة التابعة للإنتوساي.**

ظ. **الاختصاصات المنقحة للجنة تقاسم وخدمات المعرفة التابعة للإنتوساي.**

ع. **الاختصاصات المنقحة لمجموعة العمل المعنية بالدين العام التابعة للإنتوساي.**

- **أحاط علماً بالتغيير في رئاسة مجموعة العمل المعنية بتقييم السياسات والبرامج العامة التابعة للإنتوساي (WGEPPP)، حيث تولى رئيس مكتب التدقيق الفيدرالي في سويسرا رئاسة مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بتقييم السياسات والبرامج العامة (WGEPPP).**
- **أحاط علماً بوقف العمل على المشروع البحثي الشامل للجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة المعنية باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.**

9. تقرير حول لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية (PFAC) (البند رقم 8)

تقدم رئيس لجنة السياسات المالية والإدارية (PFAC) د. حسام العنقري بالشكر لمضيف مجلس المديرين الوزير برونو دانتاس على دعوته لمجتمع الإنتوساي لزيارة البرازيل، وأعرب كذلك عن تمنياته له بالنجاح في مؤتمر الإنكوساي الرابع والعشرين. وشرع د. العنقري بتقديم التقرير الخاص بأنشطة

لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية الخاص بالغايات الاستراتيجية الأربعة المدرجة من ضمن الهدف الرابع من الخطة الاستراتيجية، واستهل بتقديم تفاصيل الهدف الاستراتيجي الأول والذي يتعلق بمراقبة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للإنتوساي، كما أكد على انه تم الانتهاء تقريباً من كافة الأنشطة المدرجة ضمن الأهداف 1 – 4 والأولويات الشاملة الخمس في الوقت المحدد. كما تقدم، من ضمن هذا السياق، بالشكر لرؤساء الأهداف 1–3 على تفانيهم والتزامهم ومرونتهم في مواجهة التحديات التي فرضها وباء كوفيد–19.

بالإضافة إلى ما تقدم، لفت د. العنقري انتباه أعضاء مجلس المديرين إلى التقرير النهائي للأداء والمساءلة (PAR) لعام 2022، كما شكر الأمانة العامة وكافة أعضاء لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية والمنظمات الإقليمية على تعاونهم المستمر أثناء عملية إعداد التقرير، واستهل في توضيح تنفيذ الخطة الاستراتيجية الذي شهد بدوره تقدماً ملحوظًا، لكن تقرير الأداء والمساءلة قد كشف بدوره عن القضايا الرئيسية التي يتعين النظر فيها من قبل مجلس المديرين، والتي نوجزها في البنود أدناه:

- مواصلة التأكيد على تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وزيادة وعي السلطات التشريعية بأهمية الاستقلالية.
- تقديم الدعم لإطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية (IFPP) ومنتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي (FIPP)، بالإضافة إلى زيادة الوعي ما بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة فيما يتعلق بأهمية عمليات تطوير ومراجعة معايير التدقيق الدولية.

- التركيز على احتياجات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تعمل في البيئات والظروف الأكثر تعقيداً وتشكيلاً للتحديات.
- التركيز على برامج تنمية القدرات على المستوى الإقليمي.

وفيما يتعلق بالغاية الاستراتيجية الثانية المدرجة تحت الهدف الاستراتيجي الرابع والمعنية بإدارة والإشراف على موارد الإنتوساي، قام د. العنقري بإبلاغ مجلس المديرين أن رئاسة لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية تعاونت وبنجاح مع الأمانة العامة للإنتوساي بهذا الصدد، وأعرب كذلك عن شكره للأمانة العامة لتعاونها في توزيع ما يقارب 600،000 يورو كأموال فائضة من ضمن إطار عمل "برنامج الإنتوساي لاستمرارية منح عمليات مكافحة كوفيد-19"، وقد تم صرف الأموال إلى 52 جهازا أعلى للرقابة المالية والمحاسبة حول العالم بغرض الحصول على تقنية المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى معدات معنية بضمان استمرارية عملياتها.

واستكمالاً لتقريره، أوضح د. العنقري التقدم المحرز في إطار عمل الهدف الاستراتيجي الثالث، والذي يعنى بدوره حول دعم ومواصلة تطوير جهود تعاون الإنتوساي مع الجهات المانحة، وسلط الضوء على المبادرات الواردة في البنود أدناه والتي تم الاضطلاع بها بغرض دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تنمية قدراتها:

- إعادة توصيف المستوى 1 ليصبح دعم الوساطة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (BUSS)، والذي قد يتضمن تحولًا جوهريًا بغرض توفير المزيد من الضمانات للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي سيتم مطابقة عمليات التطبيق خاصتها مع أموال المانحين. وتحقيقا لهذه الغاية، يهدف التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة إلى تحديد التمويل الأولي

من الجهات المانحة لإنشاء صندوق لتجميع الأموال التي يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تطلبها لتمويل أنشطة تنمية القدرات المؤهلة.

- توسعة نهج المستوى 2 من المبادرة العالمية لمساءلة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (GSAI) لتشمل إلى جانب المنطقة الأفريقية قارات أخرى وذلك لتعزيز نطاق مبادرات التعاون وتنمية قدراتها.
- تعيين السيدة هيلين كلارك، رئيس وزراء نيوزيلندا السابق ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في منصب سفير النوايا الحسنة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. ومن جانب آخر فقد نجح التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة، واستهدف كذلك إشراك السيدة كلارك في الأنشطة الرئيسية المعنية بالاستقلال، والتي نظمتها منظمة الإنتوساي والأطراف ذات العلاقة بغية الدعوة إلى استقلال الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

بالإضافة إلى ما تقدم، تناول د. العنقري في تقريره عمليات صرف الأموال الأخرى داخل لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية (PFAC) بغرض مساعدة الأجهزة العليا للرقابة على الحصول على تقنية المعلومات أو تنظيم أنشطة تدريبية. ومن بين أمور أخرى، قامت لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية بتوزيع أموالها الإضافية غير المنفقة والتي بلغت 90,000 دولار أمريكي على الأجهزة الرقابية في غامبيا والنيجر بموجب برنامج المستوى 2. فضلاً عن ذلك، أنشأ رئيس لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية الصندوق السعودي لتحسين أداء الأجهزة العليا للرقابة بحوالي 2 مليون دولار أمريكي كمنح لمساعدة الأجهزة الرقابية في نطاق إقليم الأسوساي. وتحقيقاً لغاية دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في جميع أقاليم الإنتوساي، عمل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في المملكة العربية السعودية على منح مبلغ إضافي وقدره مليون دولار أمريكي. وأتت الاستجابة لهذه المبادرة على

نحو إيجابي للغاية، حيث قدمت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في أقل البلدان نمواً ما يفوق الـ 30 مقترحاً.

أما بالنسبة للهدف الاستراتيجي الرابع، والذي بدوره يعنى بالتركيز على التشغيل الكفء والفعال والاقتصادي للإنتوساي، فقد سلط د. العنقري الضوء على مبادرات متعددة، من بين مبادرات أخرى،

- تطوير خطة الإنتوساي الاستراتيجية 2023–2028 ووضعها تحت قيادة نائب رئيس لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية، الجهاز الأعلى للرقابة في الولايات المتحدة الأمريكية. وأعرب د. العنقري عن تقديره لفريق العمل المعني بالتخطيط الاستراتيجي وذلك لتفانيه وعمله الناجح على مدى السنوات الثلاث المنصرمة، كما شكر العنقري الأمانة العامة وكافة أعضاء لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية على مساهماتهم في الهدف الرابع ضمن الخطة التشغيلية 2023–2025.
- إطلاق "جائزة كيمي ماكويتو" والتي بدورها تكرم التميز المستدام والمؤثر في بناء القدرات، وسيتم منح الجائزة لأول مرة في إطار الإنكوساي الرابع والعشرون، وقد تم اختيار الفائز استنادًا لاعتبارات لجنة بناء القدرات المهنية ولجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية وإحدى المنظمات الإقليمية التابعة للإنتوساي وفقًا لاشتراطات الجائزة.

واختتم د. العنقري تقريره بالإشارة إلى اقتراحات لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية والتي تم عرضها على مجلس المديرين، وأعرب كذلك عن شكره لكافة أعضاء لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية على تفانيهم في العمل.

مجلس المديرين

- **أحاط علمًا** بتقرير لجنة السياسات المالية والإدارية.
- **وافق** على تقرير الإنتوساي للأداء والمساءلة لعام 2022.
- **وافق** على الهدف الرابع ضمن الخطة التشغيلية للإنتوساي.

10. تقرير حول فريق عمل الإنتوساي المعني بالتخطيط الاستراتيجي (TFSP) (البند 9)

قام المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية ورئيس فريق العمل المعني بالتخطيط الاستراتيجي السيد جين دودارو بإبلاغ مجلس المديرين بالتطورات المتعلقة بإعداد الخطة الاستراتيجية للإنتوساي 2023–2028، واستذكر أن مجلس المديرين قد اعتمد تشكيل فريق العمل في مؤتمر الإنكوساي الثالث والعشرين في عام 2019، وأعرب عن تقديره لكافة أعضاء فريق العمل على تفانيهم وعملهم الجاد. كما أكد على أن الخطة الاستراتيجية التي تمت صياغتها بناءً على الجهود الجماعية والمساهمات التي قدمتها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء في الإنتوساي والأطراف ذوي العلاقة، ستعنى بتحديد الاتجاه المستقبلي للإنتوساي، وقد استند النهج المتبع في تطوير الخطة على التشاور والتوافق، وتم توفير فرص متعددة لمجتمع الإنتوساي لتقديم مساهمات وكذلك التعليق على المسودات المعدة لمختلف الخطط.

واصل السيد دودارو بعرض موجز للخطوات المتخذة في عمليات الإعداد المناطة، وعليه استذكر البنود الواردة أدناه:

- عمليات المسح الداخلية والخارجية التي ضمت كافة أعضاء الإنتوساي وكذلك الشركاء الخارجيين للمنظمة، والتي تُعنى بدورها بتحديد نقاط القوى والتحديات والقضايا المستجدة.
- الاتفاق بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على أن الأهداف الإستراتيجية الأربعة القائمة تعكس وبفعالية هدف الإنتوساي الاستراتيجي المعني بتعزيز شفافية القطاع العام والمساءلة والحوكمة الرشيدة.
- الاجماع العام حول ضرورة قيام الإنتوساي بتقصي السبل الكفيلة بالتغيير في عمليات التشغيل بغرض تلبية الاحتياجات واقتناص الفرص المستجدة بمزيد من الفعالية.

ومن هذا المنطلق، أبلغ السيد دودارو مجلس المديرين بقيام مجموعة العمل على وضع خطة استراتيجية مبسطة وموجزة بهدف جعلها أكثر سهولة وإفادة لأعضاء المنظمة والأطراف ذوي العلاقة الخارجيين.

وقد تم إدراج المعلومات التفصيلية حول بنود العمل الفعلية والمحددة التي وضعتها لجان الأهداف بغية العمل على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للإنتوساي من خلال خطط تشغيلية منفصلة تمت صياغتها من قبل رؤساء الأهداف الأربعة استناداً على نموذج تم تصميمه من قبل فريق العمل المناط.

وواصل السيد دودارو تقريره بتقديم حقائق حول إمكانية إتاحة الفرص لرؤساء الأهداف لتحديث الخطط التشغيلية على نحو سنوي بغرض العمل على تكييفها مع الظروف المتغيرة، وستتوفر الخطة الإستراتيجية وكذلك الخطط التشغيلية للجان الأهداف على الموقع الإلكتروني للإنتوساي.

وواصل رئيس مجموعة العمل بتقديم تقريره، والذي فيه استرعى انتباه مجلس المديرين إلى الأولويات التنظيمية الخمسة التي تمت صياغتها كبدائل للأولويات الشاملة الحالية. ومن شأن هذه البدائل أن

تعمل على تقديم الأساس لكيفية عمل الإنتوساي على تركيز عملها المناط لتحقيق أهدافها الاستراتيجية المستقبلية ومعالجة القضايا الواردة أدناه:

- استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- اسهامات الأجهزة العليا للرقابة في أجنده التنمية المستدامة 2030.
- مرونة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- المساواة والشمولية.
- الشراكات الاستراتيجية.

وأفضى السيد دودارو في تقريره إلى التأكيد على التزام الإنتوساي بإعداد التقارير للعامة، والتي تُعنى بدورها بتقديم حقائق حول التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والأولويات كل ثلاث سنوات وذلك من خلال تقرير الأداء والمساءلة، كما أشار إلى دور تقييم الأداء المناط في تمكين الهيئات التابعة للإنتوساي من إجراء أيه تعديلات مرحلية مطلوبة على مسار العمل. وأعرب السيد دودارو من جانب آخر عن قناعته عن دور التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية في المساهمة بتعزيز الكفاءة والمسائلة والفعالية والشفافية في التدقيق على القطاع العام.

وتقدم رئيس الجهاز الأعلى للرقابة في البرتغال السيد خوسيه تافارييس بالتهنئة لفريق العمل على إعداد خطة استراتيجية موجزة وذات أهمية كبيرة، وأعرب عن رأيه بشأن الأولويات التنظيمية التي من شأنها أن تقدم المساعدة للإنتوساي للعمل على معالجة القضايا الحالية التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء، وأشار إلى أن الموضوعات التي تم اختيارها لمؤتمر الإنكوساي الرابع والعشرين أتت متوافقة على نحو جيد مع الأولويات التنظيمية للخطة. إضافة إلى ما تقدم، استرعى انتباه مجلس المديرين

إلى حقيقة أن الخطة الإستراتيجية التي تمت صياغتها مؤخرا تُعد الأولى من نوعها وذلك لاشتمالها على تعريف للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وفي هذا السياق، أعرب السيد خوسيه تافارييس عن رضاه عن الصياغة المناسبة والمدروسة بتمعن، وتقدم باقتراح لإعادة النظر مستقبلاً في إمكانية إضافة الجهات المخاطبة الرئيسية التي تعنى بأعمال الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بما في ذلك المواطنين وأعضاء البرلمان.

مجلس المديرين

- **أحاط علماً** بالتقرير المعد من قبل فريق العمل المعني بالتخطيط الاستراتيجي.
- **وافق** على خطة الإنتوساي الاستراتيجية للفترة 2023–2028.
- **أنهى** أعمال مجوعة العمل الحالية المعنية بالتخطيط الاستراتيجي، والتي تم إعادة تشكيلها من ضمن لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية في الاجتماع الـ 72 لمجلس المديرين الذي عُقد في العاصمة موسكو في روسيا الاتحادية في سبتمبر لعام 2019، للعمل على إعداد وصياغة الخطة الاستراتيجية الرابعة للفترة 2023–2028 وذلك بعد انتهاء فتره الإنجاز.

11. تقرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (IUGA) (مجلة الإنتوساي) (البند 9)

أبلغ السيد جين دودارو بوصفه رئيساً للجهاز الأعلى للرقابة المسؤول عن استضافة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (المجلة) مجلس المديرين بأن المجلة لا تزال تعمل في ظل وضع مالي سليم.

حيث تلقت المجلة رأيًا غير متحفظ (رأي نظيف) لعام 2021 وقد مارست عمليات الرقابة على الميزانية وبذلت كذلك العناية اللازمة لضمان تقديم عمليات مبتكرة وفعالة.

كما عمل السيد دودارو على إبراز الحضور الديناميكي للمجلة عبر الشبكة العنكبوتية، الأمر الذي تم تحقيقه بشكل أساسي من خلال الموقع الإلكتروني للمجلة، وكذلك تفاعلها على وسائل التواصل الاجتماعي، وأوضح ذلك بالأرقام الواردة أدناه حتى أكتوبر 2022:

- شهد الموقع الإلكتروني للمجلة http://intosaijournal.org/ زيارة ما يقارب 105,800 متصفح، والذين بدورهم اطلعوا على ما يفوق 239,000 صفحة منذ شهر ابريل 2018.
- يتابع حساب المجلة ما يقارب 3,370 متابعاً على منصة تويتر، التي تعد المنصة الرئيسية للمجلة لمشاركة أخبارها بشكل مباشر.
- وفيما يخص حسابي المجلة على منصة لينكد ان والإنستغرام فقد تم تسجيل 1,470 متابعاً و1,360 متابعاً تباعًا.

بالإضافة إلى ما تقدم، أطلع السيد دودارو أعضاء مجلس المديرين أن الموقع الإلكتروني للمجلة يخضع لعملية إعادة تصميم، وذلك بغرض العمل بشكل أفضل على تلبية احتياجات الأطراف ذات العلاقة. وبناء عليه، عملت المجلة على تجميع المدخلات من شركائها داخل منظمة الإنتوساي وخارجها، وواصلت التعاون مع الجهات التابعة للمنظمة بغرض تسهيل وتعزيز وتبسيط عمليات الاتصال وتبادل المعرفة والتوعية. وقد كان من المقرر إطلاق الموقع الإلكتروني بحلته الجديدة في نهاية العام 2022 في آن واحد مع النسخة الخاصة لمؤتمر الإنكوساي.

وختاماً لتقريره، أبلغ السيد دودارو مجلس المديرين بمنح جائزة Elmer B.Staats 2022 تقديرًا لأفضل مقال كتب للنشر في المجلة خلال الفترة 2019–2022. وأعرب كذلك عن شكره للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمؤلفين الذين قدموا مقالات للنشر، بالإضافة إلى امتنانه وشكره لمجلس المحررين والمحررين المشاركين لمساعدتهم في تحكيم المقالات، ولمواصلة دعمهم ومساعداتهم في نشر المجلة وترجمتها.

مجلس المديرين

- **أحاط علماً** بالتقرير المعد من قبل المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (IJGA).

12. تقرير مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) (البند 10)

قدم المدير العام لمبادرة الإنتوساي للتنمية السيد إينار غوريسن تقريراً تم إعداده من قبل العاملين في مبادرة الإنتوساي للتنمية، والذي بدوره أبرز أداء المبادرة فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية لمبادرة الإنتوساي للتنمية للفترة ما بين 2019–2023، والتي حددت مسارات عمل طويلة الأجل، كما وركزت على المنظور المتعلق بالتنوع الاجتماعي والشمولية. كما قدم في تقريره حقائق تعنى بتمكن مبادرة الأنتوساي من تحقيق معظم أهدافها المعنية بتحسين الأداء، كما توسع نطاق انتشارها بشكل كبير خلال السنوات الماضية، حيث شارك 145 جهازًا أعلى للرقابة في مبادرات بناء قدرات طويلة المدى من ضمن مبادرة الإنتوساي للتنمية، وتم كذلك تقديم الدعم لـ 241 فريقًا من فرق الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وشارك ما يقارب 3000 موظفاً من موظفي الأجهزة العليا للرقابة في مبادرات من ضمن مبادرة الإنتوساي للتنمية في عام 2021، وتطرق كذلك في تقريره إلى توقع المبادرة لنتائج مماثلة للعام 2022.

ومن ناحية أخرى، أبلغ السيد غوريسن مجلس المديرين بأن المبادرة بصدد وضع خطتها الاستراتيجية التالية للفترة ما بين 2024–2029، وعليه واصلت في الشروع بمشاورات واسعة النطاق مع مجتمع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بهدف ضمان اتساق الخطة مع الغرض المناط بها ومعالجة الاحتياجات المستجدة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. واستكمل تقريره بتزويد مجلس المديرين بتفاصيل تعنى بمسارات العمل الفردية لمبادرة الأنتوساي للتنمية:

أبلغ المدير العام لمبادرة الإنتوساي للتنمية أن مسار العمل " الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المستقلة" استمر بالتدهور، وقد أسفر إجراء مسح حول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة ضمن مجتمع الإنتوساي عن 130 استجابة من الأجهزة العليا للرقابة، والتي بدورها أشارت إلى أن تأثير جائحة كورونا قد ساهم في هذا التدهور، خاصة فيما يتعلق بوصول الأجهزة العليا للرقابة إلى المعلومات. وتداركًا لما تقدم، أخذت مبادرة تنمية الإنتوساي في التركيز بشكل متزايد على هذه القضية، والعمل على التعاون مع الجهات المانحة والمنظمات مثل صندوق النقد الدولي أو منظمة الشفافية الدولية أو مشروع العدالة العالمية أو المبادرة العالمية للشفافية المالية. كما سلط السيد غوريسن الضوء على آلية المناصرة السريعة لاستقلال الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SIRAM) والتي بدورها تقدم الدعم للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تواجه تهديدات مباشرة لاستقلاليتها، والجدير بالذكر أنه كانت هنالك ضرورة ملحة لتطبيق هذه الآلية عدة مرات في السنوات الماضية. بالإضافة إلى ذلك، تهدف مبادرة الإنتوساي للتنمية إلى إنشاء نهج استباقي، والذي بدوره يتضمن على عمليات تعنى بتقييم المخاطر التي لها أن تهدد من استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وعمليات جمع الخبرات، وتقديم المشورة بشأن العمل على التخفيف من حده المخاطر.

وفيما يتعلق بمسار العمل "الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الإدارة الجيدة"، أوضح السيد غوريسن أن مبادرة الإنتوساي للتنمية قدمت ولا تزال تقدم الدعم للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في إجرائها لعمليات تقييم شاملة للأداء، وتحديدًا من خلال إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة وتعزيزه من خلال تقييمات متخصصة لبيئة الأطراف ذات العلاقة، والقضايا المتعلقة بالتنوع الاجتماعي، وحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وممارسات إدارة الموارد البشرية. وفي هذا الصدد، سلط الضوء على مبادرة الإستراتيجية وقياس الأداء وإعداد التقارير (SPMR)، والتي تهدف إلى دعم الأجهزة العليا للرقابة في تقييم أدائها وتخطيطه وإدارته، وكذلك تقديم تقارير تعنى بالأداء طوال دورة الإدارة الإستراتيجية. كما وأوجدت جائحة كورونا الحاجة إلى مبادرات جديدة تعنى بدورها بإدارة المخاطر والأزمات، من مثل:

- مبادرة "معا – TOGETHER" التي تهدف إلى دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تعزيز أنظمة الإدارة الخاصة بالموارد البشرية والأخلاقيات والمساواة بين الجنسين والشمولية.
- مبادرة "PICTURE" التي تسعى بدورها إلى تقديم الدعم للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لتعزيز حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ إلى جانب
- مبادرة إدارة الأزمات والمخاطر لأداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (CRISP)، والتي تهدف إلى مساعدة الأجهزة العليا للرقابة على تطوير وتعزيز أنظمتها المعنية بإدارة المخاطر والأزمات.

وفيما يتعلق بمسار العمل "الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المهنية"، أفاد المدير العام لمبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) أنه تم التركيز بشكل خاص على احترافية ممارسات التدقيق ومدققي الأجهزة

العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بالإضافة إلى الثقافة المهنية للأجهزة العليا بما في ذلك جوانب مثل العمل من أجل المصلحة العامة والأخلاقيات والشمولية وتقديم القيمة والسعي لتحقيق التميز. وتحقيقًا لهذه الغاية، تم إنشاء آليات لتقديم الدعم، والتي بدورها تضمنت المنافع العامة العالمية لمبادرة الإنتوساي للتنمية وعمليات التدقيق التعاونية وبرامج مثل برنامج القادة الشباب التابع للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ومن بين المبادرات الرامية إلى معالجة الآثار المترتبة على جائحة كورونا كان ما يسمى بعمليات تدقيق الشفافية والمساءلة وشمولية استخدامات تمويل الطوارئ لجائحة كورونا (TAI)، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إجراء عمليات التدقيق آنفة الذكر في 46 دولة بدعم من مبادرة الإنتوساي للتنمية.

وركز " مسار عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الصلة" بدوره على استكشاف ممارسات التدقيق والتعلم المبتكرة، إلى جانب الاستجابة للتوجهات الرئيسية من مثل التنمية المستدامة وتغير المناخ والتحول الرقمي ومبادرة تسهيل أثر عملية التدقيق (FAI)، الأمر الذي بدوره ساعد الأجهزة العليا للرقابة على تحديد أثر عملية التدقيق ووضع خطط استراتيجية لإحداث التأثير وبناء أنظمة متابعة قوية.

استكمل السيد غوريسن تقريره بالإشارة إلى تشجيع التطورات المعنية بالدعم الثنائي الذي تقدمه مبادرة تنمية الإنتوساي إلى أحد عشر جهازًا أعلى للرقابة في المنطقة الأفريقية بمساعدة المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الناطقة باللغة الإنجليزية (AFROSAI-E) ومنظمة دول شرق الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (CREFIAF)، إلى جانب الدعم المالي المقدم من ستة جهات مانحة. وبالإضافة إلى ذلك، أبدى 15 جهازًا أعلى للرقابة المالية والمحاسبة في مجتمع الإنتوساي رغبتهم في تقديم المساعدة وذلك بهدف المساهمة في المشاريع المتعلقة بإدارة الموارد الاستراتيجية والبشرية وحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي خاتمة تقريره، أطلع مدير عام مبادرة الإنتوساي للتنمية مجلس المديرين بالتغييرات التي طرأت على مجلس مديري المبادرة، حيث تولى السيد كارل إيريك شيوت بيدرسن منصبه كمدقق عام للنرويج ورئيسًا لمجلس إدارة مبادرة الإنتوساي للتنمية في 1 يناير 2022، علاوة على ذلك فقد أصبحت الأمين العام للإنتوساي د. مارجيت كراكر عضوًا دائمًا في مجلس إدارة مبادرة الإنتوساي للتنمية.

واختتم السيد غوريسن تقريره بالإعراب عن شكره لمجتمع الإنتوساي ومجموعة المانحين الدائمة على دعمهم العيني الكبير وتمويلهم، الأمر الذي ساهم أيضًا في استقرار الوضع المالي للمبادرة.

مجلس المديرين

- **أحاط علمًا** بتقرير مبادرة الإنتوساي للتنمية IDI.

13. تقارير المنظمات الإقليمية (البند 11)

قدمت المنظمات الإقليمية تقارير خطية قبل انعقاد اجتماع مجلس المديرين، كما وتم العمل على نشرها من قبل الأمانة العامة على الموقع الإلكتروني [3] لمنظمة الإنتوساي ليتسنى النظر فيها من قبل مجلس المديرين.

ونظراً للقيود المعنية بالوقت، أحاط مجلس المديرين علماً بتقديم التقارير كتابياً. ومع ذلك، قدمت المنظمات الإقليمية تقاريرها الشفهية في مؤتمر الإنكوساي الرابع والعشرين الذي تم عقده بعد الاجتماع السادس والسبعين لمجلس المديرين.

[3] https://www.intosai.org/news-centre/76gb/2022
اسم المستخدم: 76gb – كلمة المرور: 20rio22

مجلس المديرين

- **أحاط علمًا** بتقارير المنظمات الإقليمية التابعة لمنظمة الإنتوساي.

14. ما يستجد من أعمال وختام الاجتماع (البند 12)

قدم رئيس ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد د. حارب سعيد العميمي تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ مذكرة التفاهم (MoU) بين الإنتوساي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

وأشار د. العميمي إلى أنه قد تم تشكيل فريق خبراء عالميين تابع لمنظمة الإنتوساي (IGET) وذلك للعمل بالنيابة عن الإنتوساي في تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وسلطات مكافحة الفساد (ACAs)، ويعمل الفريق عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتنفيذ مذكرة التفاهم، إلى جانب العمل على زيادة الوعي بدور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد والشفافية، وقد تم السعي لتحقيق هذا الهدف عبر عدة وسائل؛ لا سيما من خلال إعداد "الدليل العملي لتعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية وسلطات مكافحة الفساد"، والذي يعتزم إطلاقه في الجلسة الافتتاحية العامة لمؤتمر الإنكوساي الرابع والعشرين، والذي يعد علامة فارقة في تعزيز التعاون بين الإنتوساي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

واختتم د. العميمي عرضه التقديمي بالإشارة إلى تقريره الخطي الذي أوجز فيه الأنشطة المختلفة التي قام بها الفريق العالمي لخبراء منظمة الإنتوساي بالتعاون مع الخبراء والجهات الدولية باستعراض القيمة

المضافة لمجتمع الأجهزة العليا للرقابة بغرض العمل على منع ومكافحة الفساد في القطاع العام، وكذلك العمل على التقليص من الممارسات اللاأخلاقية. علاوة على ذلك، أعلن د. العميمي عن حدثين يعتزم عقدهما خلال مؤتمر الإنكوساي الرابع والعشرين من أجل تكثيف عمل الفريق العالمي لخبراء منظمة الإنتوساي والتعاون مع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل:

- حدث هامشي حول " مكافحة الفساد لتعزيز الثقة بالقطاع العام".
- حدث هامشي أكاديمي حول " الأعمال المناطة من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حول الاحتيال ومكافحة الفساد".

واغتنم د. العميمي الفرصة لدعوة أعضاء مجلس المديرين إلى الأحداث آنفة الذكر، والإعراب عن شكره لأعضاء الفريق والأطراف الاستراتيجية ذات العلاقة، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والاتحاد الدولي للمحاسبين وكذلك العديد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة إشادة بتعاونهم القيم القائم.

مجلس المديرين

- **أحاط علمًا** بالتقرير المعد حول أنشطة فريق الخبراء العالمي التابع للإنتوساي (IGET).

وفي ختام الاجتماع السادس والسبعين لمجلس المديرين، أعربت الأمين العام للإنتوساي عن عظيم امتنانها وتقديرها لأعضاء مجلس المديرين السابقين والتي انتهت فترات توليهم لمناصبهم. كما وأعربت عن شكرها للسيد خيسوس رودريغيز، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الأرجنتين الذي يمثل منظمة الاجهزة العليا لرقابة المالية و المحاسبة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

(الأولاسيف)، والسيد تيرانس باستيان المدقق العام لجزر البهاما ممثلاً منظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لدول الكاريبي (الكاروساي)، إلى جانب السيد هو كاي المدقق العام للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الصين بصفته مضيف مؤتمر الإنكوساي الحادي والعشرين، على عملهم في مجلس المديرين وتمثيلهم لأقاليمهم، بالإضافة لاستضافة مؤتمر منظمة الإنتوساي التي ترتب عليها تولي رئاسة منظمة الإنتوساي على التوالي. واغتنمت الأمين العام لمنظمة الإنتوساي الفرصة للإعراب عن شكرها لجميع أعضاء مجلس المديرين على تفانيهم ودعمهم والتزامهم بدعم التعاون، والذي أتى غالبًا على نحو افتراضي وفي ظل ظروف صعبة في الأوقات غير الاعتيادية خلال جائحة كورونا، وتمنت لأعضاء مجلس المديرين بعقد مؤتمر يعد مصدرا متميزا للإلهام وطريقًا للنجاح، وبهذا أعلنت اختتام اجتماع مجلس المديرين.

VI. الملحق

جدول الأعمال الخاص بالاجتماع الـ 76 لمجلس مديري الإنتوساي

م.	بنود جدول الأعمال	الممثل المسؤول | المقرر
1	الافتتاحية	الأمين العام
2	تقرير الأمانة العامة تقرير تنفيذ أهداف التنمية المستدامة SDGs	الأمين العام
3	تقرير الجهة المستضيفة لمؤتمر الإنكوساي الرابع والعشرين	النائب الأول للرئيس
4	تقرير الرئيس تقرير اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة (SCEI)	الرئيس
5	تقرير لجنة المعايير المهنية (PSC) – الهدف 1	الرئيس والنائب الأول للرئيس المعني بلجنة المعايير المهنية – الهدف 1
6	تقرير لجنة بناء القدرات المهنية (CBC) – الهدف 2	الرئيس والنائب الأول للرئيس المعني بلجنة بناء القدرات المهنية – الهدف 2
7	تقرير لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) – الهدف 3	رئيس لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة – الهدف 3

8	تقرير لجنة السياسات المالية والإدارية (PFAC) – الهدف 4 تقرير بشأن الأنشطة المناطة من ضمن تعاون الإنتوساي مع الجهات المانحة.	رئيس لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية – الهدف 4
9	تقرير حول فريق عمل الإنتوساي المعني بالتخطيط الاستراتيجي (TFSP) تقرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (IJGA)	رئيس فريق العمل المعني بالتخطيط الاستراتيجي التابع للإنتوساي
10	تقرير مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI)	مبادرة الإنتوساي للتنمية
11	تقارير المنظمات الإقليمية	
12	ما يستجد من أعمال • التقدم المحرز في أعمال الفريق الخبراء العالمي التابع للإنتوساي (IGET)	الأمين العام رئيس الفريق الخبراء العالمي التابع للإنتوساي
13	توديع أعضاء مجلس المديرين	الأمين العام